الرواة الذين تكلم فيهم الدارقطني وروى لهم الإمام البخاري في صحيحه

جمعًا ودراسة

إِعْدادُ:

د. محمد علي أحمد الأعمر

أستاذ مساعد في الحديث الشريف وعلومه جامعة المجمعة/كلية التربية بالزلفي/ قسم الدراسات الإسلامية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أَمَّا بَعْدُ:

فالسنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم؛ ولهذا كانت ولا تزال محل عناية علماء المسلمين عموماً والمحدثين على وجه الخصوص، فلم يدخروا وسعاً ولم يألوا جهداً في سبيل حمايتها والمحافظة عليها، وإبقائها سليمة من التحريف والتأويل، فوضعوا لذلك منهجاً علمياً متميزاً وفريداً كان هو المعيار الذي توزن به الأخبار، وكان هذا المنهج نتاجاً لجهود عظيمة بذلها أئمة الحديث وحفّاظه من الصحابة إلى أن استقرت قواعده، واتضحت معالمه.

وكان من العلماء الذين أسهموا في بناء قواعد هذا المنهج الإمام البخاري صاحب كتاب " الجامع الصحيح"، الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وقد روى فيه عن عدد كبير من الرجال، الذين شهد لهم النقاد بالعدالة في نفوسهم والتثبت في مروياتهم، ومن هؤلاء عدد تكلم فيهم بعض جهابذة علماء الجرح والتعديل ونقاد الحديث، ووجَّهوا لهم بعض الطعون، ولعل من أبرزهم الإمام الدارقطني.

فجاءت هذه الدراسة للنظر في هذه الطعون ومناقشتها ومقارنتها بأقوال

علماء الجرح والتعديل، وبيّاَن مدى التوافق والمخالفة بين أقوال الدارقطني وأقوالهم، وبيان كيف انتقى الإمام البخاري من مروياتهم وفق منهج علمي دقيق يبين تفوقه في علم الحديث.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبين منهج الإمام البخاري في إخراجه للرواة المتكلم فيهم، وتبين طريقته في انتقاء الرجال ومراعاة الكيفية في إخراج حديث المتكلم فيهم، وتناقش أقوال الإمام الدارقطني فيهم، وتبين رصانة منهج البخاري في صحيحه باعتباره أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

الدراسات السابقة:

(الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه " دراسة تطبيقية")، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة غزة للباحث محمد ماهر المظلوم في سنة ٢٠٠٦.

خص الباحث فيها الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم، ولم يتعرض لطعون غيره، وخصت دراستي في الذين تكلم فيهم الدارقطني، ومقارنة أقواله بأقوال غيره من علماء الجرح والتعديل.

(رواية البخاري في صحيحه عمن رمي بالاختلاط وضوابطه فيها)، رسالة ماجستير مقدمه في جامعة الملك سعود للباحث خالد العبيد في سنه ١٤١٧هـ.

ذكر فيها الباحث الرواة المختلطين، وبيّنَ كيفية إخراج حديثهم، ومنهج

البخاري في ذلك.

(رجال الصحيحين الذين تكلم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين)، رسالة ماجستير مقدمة في الجامعة الإسلامية/ غزة للباحث حمادة يعقوب فروانه، ٢٠١٠م.

(رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال. "دراسة تطبيقية") رسالة ماجستير، جامعة غزة للباحث عطوة محمد القريناوي، ٢٠١١م.

(شيوح البخاري المتكلم فيهم في الجامع الصحيح)، للباحثة ميسر الداعور، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية ٢٠١٠م.

اقتصرت هذه الدراسة على الرواة المتكلم فيهم في طبقة شيوخ البخاري فقط، ودراستي تناولت جميع الرواة الذين طعن فيهم الدارقطني في جميع الطبقات.

(الفصل التاسع من هدي الساري "فِي سِيَاق أَسمَاء من طعن فِيهِ من رجال هذا الكتاب" صحيح البخاري)، ابن حجر العسقلاني، حيث ذكر فيه ابن حجر أسماء الرواة الذين طعن فيهم علماء الجرح والتعديل، ورد عليهم فيه.

مشكلة الدراسة:

جاء هذه الدراسة لتبين أن الطعون التي وجهها الإمام الدارقطني لرجال البخاري لم تكن لتغيب عن صاحب الصحيح، فتجاوزها وأخرج لهم، فجاءت

هذه الدراسة لتبين منهجه في إخراج مرويات المتكلم فيهم، وتجيب عن الأسئلة الآتية:

من هؤلاء الشيوخ الذين تكلم فيهم الدارقطني؟، ماذا قال فيهم؟ ما هي أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم؟ هل وافق غيره في الحكم عليهم أم خالفهم؟ كيف انتقى البخاري من رواياتهم؟ كم عدد رواياتهم في الصحيح؟ وهل روى لهم ما تفردوا به؟.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد ثم موضوع البحث وفيه تسعة مباحث، ثم الخاتمة .

المقدمة : تتناول أهمية الدراسة، والدراسات السابقة ومشكلة الدراسة، وخطة البحث ومنهج البحث.

التمهيد وفيه: أولاً: منهج الإمام البخاري في إخراج رواية المتكلم فيهم.

ثانياً: منزلة الإمام الدارقطني ومنهجه في الجرح والتعديل.

موضوعات البحث، وفيه تسعة مباحث.

المبحث الأول: الذين قال فيهم الدارقطني ضعيف، تكلموا فيه.

المبحث الثاني: الذين قال فيهم الدارقطني: ليس بالقوي

المبحث الثالث: الذين قال فيهم الدارقطني، ينظر في أمره، ويعتبر به.

المبحث الرابع: الذين قال فيهم الدارقطني: ليس بذاك، لا شيء.

المبحث الخامس: الذين قال فيهم الدارقطني: ثقة، عنده مناكير عن الضُّعَفاء، أو ثقة، في بعض حديثه اضطراب، أو اختلف قوله بين التوثيق والتضعيف.

المبحث السادس: الذين قال فيهم الدارقطني: خالف البخاري الناس فيه.

المبحث السابع: الذين قال فيهم الدارقطني: صدوق، كثير الخطأ أو

صدوق، كثير الوهم

المبحث الثامن: الذين قال فيهم الدارقطني: كثير المخالفة والوهم أو يخالف الثقات.

المبحث التاسع: من وصفهم بالإرسال والتدليس

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي: وذلك بجمع الرواة الذين تكلم فيهم الإمام الدارقطني من كتب التراجم ومما ورد في مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني حيث ذكر أغلب الرواة الذين تكلم فيهم الدارقطني.

المنهج النقدي: بدراسة الرواة الذين تكلم فيهم الدارقطني ومقارنة أقواله بأقوال غيره من علماء الجرح والتعديل.

ثم دراسة مروياتهم وبيان كيف انتقى البخاري من حديثهم، ثم أذكر مروياتهم إذا كانت قليلة وأبين طرق الحديث، واذكر المتابعات والشواهد مقتصراً على صحيح البخاري وأذكر الروايات خارج الصحيح للضرورة فقط.

وفي حال كانت الروايات كثيرة أشير إلى رقمها في صحيح البخاري، وأدرس ما يحتاج لدراسة منها، وأبين منهج البخاري في إخراجها.

التمهيد:

قبل ذكر أقوال الدارقطني في الرجال الذين روى لهم البخاري في صحيحه، ومقارنتها بأقوال العلماء؛ لا بد من ذكر منهج الإمام البخاري في إخراج رواية المتكلم فيهم، وبيان منزلة الدارقطني في الجرح والتعديل.

أولاً: منهج الإمام البخاري في إخراج رواية المتكلم فيهم.

للإمام البخاري منهج مميز في إخراج رواية المتكلم فيهم، قائم على الانتقاء ومراعاة الكيفية؛ حيث ينتقي ما صح من روايتهم، ويترك الضعيف منها؛ فرواية الضعيف عنده لا ترد جملة ولا تقبل جملة، وكذلك الثقة لا تقبل روايته مطلقاً، فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه.

وقد سلك الإمام البخاري منهجاً فريداً في تخريج الحديث واختيار الرجال، فإذا أخرج لراو في الأصول فهذا يقتضي عدالته عنده وصحة ضبطه، وعدم غفلته. وأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا تتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم.

فإذا تكلم أحد في رجال البخاري لا يقبل طعنه إلا مبيناً السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح، ومنها لا يقدح. وقد كان أبو الحسن المقدسي يقول في الذي خرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة؛ يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيهِ[١].

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ، السمعوني الجزائري (١/ ٢٤٦).

ومع ذلك لا بد من التعرف على منهج الإمام البخاري في إخراج رواية الضعفاء أو المتكلم فيهم في صحيحه.

فذكر العلامة المعلميّ اليماني إن إخراج البخاري لرواية المتكلم فيهم قائم على الانتقاء ومراعاة الكيفية؛ حيث يُخرِّج لهم في مواضع معروفة:

أحدهما: أن يؤدي اجتهاده إلى أن ذلك الكلام لا يضره، في روايته البتة.

الثاني: أن يؤدي اجتهاده إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويرى أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يرى أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس.

فيخرج للرجل حيث يصلح، ولا يخرج له حيث لا يصلح "(١)

وقد أكد الحافظ ابن عبد الهادي منهجه في الانتقاء فقال: "واعلم أن كثيراً ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين ، لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يُخَرِّجون من حديثه عن غيره ، لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك "(٢).

---

(١) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحي المعلمي (ص٦٩٢).

(٢) الصارم المنكي، ابن عبد الهادي الحنبلي (ص ١٩٤).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر ، في حديثه عن مراتب الرواة، أن البخاري ينتقي من رواية الضعفاء، فقال: الغلط فتارة يكثر في الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقة فهذا قادح يوجب التوقف فيما هذا سبيله – وليس في الصحيح – بحمد الله، من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك "[1].

فخلاصة الأمر أن الإمام البخاري يخرج عن المتكلم فيهم الذين ليسوا من شرط الصحيح، لأسباب معروفة؛ منها أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، أو أن يكون ذلك واقع في الشواهد والمتابعات، أو أن يكون الضعيف الذي احتج به طرأ عليه الضعف بعد أخذه عنه، أو يكون من شيوخه الذين عرفهم، وسبر رواياتهم وميز صحيحها من ضعيفها، أو أخذه من أصول شيخه أو كتابه...؛ وبهذا يكون للبخاري منهج قائم على الانتقاء ومراعاة الكيفية، فلم يترك رواية الضعيف بالكلية، كما لم يأخذ رواية الثقة على إطلاقها، فقد يصيب الضعيف وقد يخطئ الثقة.

فلم تكن أحوال هؤلاء الرواة لتغيب عن الإمام البخاري؛ فهو في مقدمة علماء الجرح والتعديل، وهو من أوائل المصنفين في علم الرجال، وله علم

(١) مقدمة فتح الباري (ص٤٠٣).

ودراية في نقد الرجال والحكم عليهم جرحا وتعديلا، وله منهج في إخراج أحاديثهم والاحتجاج بهم.

ثانياً: منزلة الإمام الدارقطني ومنهجه في الجرح والتعديل.

يعتبر الإمام الدارقطني من علماء الحديث المشهورين، ومن النقاد البارزين في علم الرجال ومعرفة تاريخهم وأسمائهم وأنسابهم وأحوالهم، فقد بلغ في هذا شأوا بعيداً، وخلف لنا آثارا تدل على خبرته الكبيرة بالرجال، وإلمّامه في أغلب علوم، وخاصة علم الجرح والتعديل.

وقد اعتمد حكمه في الرواة أئمة الحديث من لدن عصره إلى اليوم في الجملة، وإن توقفوا في الأخذ بحكمه أحيانا حين يظهر خطؤه.

وقد أشار الإمام الذهبي إلى إمامته واعتماد أقواله في الجرح والتعديل، فقال في مقدمة كتابه: "ونشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قبل قوله، ورجع إلى نقده، ونسوق من يسّر الله تعالى منهم على الطبقات والأزمنة، والله المسئول الموفق للسداد بمنِّه"(1)،... فذكر الدارقطني في الطبقة العاشرة وقال: "أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ وحيد عصره، وبه ختم معرفة العلل"(2).

ومما يدل دلالة قوية على اعتماد قوله في هذا الشأن، سؤالات الأئمة له، وتدوين أجوبته عليها، كالإمام الحاكم والإمام البَرْقانِيّ، والسهْمي، والسُّلَمِيّ وغيرهم، فنقلوا لنا أقواله في الرجال، وما زال العلماء حتى عصرنا ينقلون أقواله،

---

(1) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي (١٧٥).

(2) المرجع السابق (٢٠٩).

ويعتمدوها في الجرح والتعديل.

ويعتبر الدَّارَقُطْنِيّ صاحب منهج وسطي معتدل في الجرح والتعديل، فليس هو بالمتشدد ولا بالمتساهل في ذلك، وممن عدّه في المعتدلين في الجرح والتعديل الإمام الذهبي، إذ قسّم المتكلمين في الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام: وذكره مع المعتدلين؛ ولهذا كان قوله معتبرا في هذا الشأن عند الأئمة، وعدّوه في جملة أئمة الجرح والتعديل المعتدلين(١).

وقد تتبع الدكتور عبد الله الرحيلي أقواله في الرجال فقال: ولم أعلم له قاعدة في الجرح والتعديل أو في التصحيح والتضعيف معلومة الفساد، لأنه كان بصيراً بالأمور الجارحة والمعدّلة للراوي، فكان يميز بين الجرح المطلق والجرح المقيد في كلامه في الرواة دائماً، فلم يقع فيما وقع فيه بعض المحدِّثين؛ ولهذا أخذ العلماء بأقواله وتناقلوها وقيدوها في كتبهم (٢).

---

(١). انظر: فتح المغيث، للسخاوي:(٣/٣٢٥).

(٢).الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (ص١٣٩).

موضوعات البحث، وفيه تسعة مباحث وهي:

المبحث الأول: الذين قال فيهم الدارقطني ضعيف، تكلموا فيه.

المبحث الثاني: الذين قال فيهم الدارقطني: ليس بالقوي

المبحث الثالث: الذين قال فيهم الدارقطني، ينظر في أمره، ويعتبر به.

المبحث الرابع: الذين قال فيهم الدارقطني: ليس بذاك، لا شيء.

المبحث الخامس: الذين قال فيهم الدارقطني: ثقة، عنده مناكير عن الضُّعَفاء، أو ثقة، في بعض حديثه اضطراب، أو اختلف قوله بين التوثيق والتضعيف.

المبحث السادس: الذين قال فيهم الدارقطني: خالف البخاري الناس فيه.

المبحث السابع: الذين قال فيهم الدارقطني: صدوق، كثير الخطأ أو صدوق، كثير الوهم

المبحث الثامن: الذين قال فيهم الدارقطني: كثير المخالفة والوهم أو يخالف الثقات.

المبحث التاسع: من وصفهم بالإرسال والتدليس.

المبحث الأول:

الرواة الذين قال فيهم الدارقطني: ضعيف، تكلموا فيه.

أولاً: أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ الأنصاري الْمَدَنِيُّ، مات في سنة سبعين ومئة، (خ ت ق) (١).

قال الدارقطني: ضعيف(٢). وقال: تكلموا فيه (٣).

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابن معين: ضعيف(٤)، وقال الإمام أحمد، منكر الحديث(٥)، وقال البخاري(٦) والنسائي(٧) والدولابي: ليس بالقوي(٨)، وقال العقيلي: له أحاديث يتابع منها على شيء(٩) وذكره ابن حبان في ....

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (٢/٢٥٩)، وانظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (٥/٤٢١)، تاريخ البخاري الكبير(٢/١٤٠)، تاريخ الإسلام، الذهبي (٤/ ٣٠٣)، من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص: ٧٢).

(٢) انظر: الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٢٠٣).

(٣) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٨٦).

(٤) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (١/١٦)، ميزان الاعتدال، الذهبي (١/٧٨).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢/٢٥٩)، تهذيب التهذيب(١/١٨٦)، المغني في الضعفاء (١/٣٢).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (١/١٨٦)، نقله ابن حجر عن محمد بن عمرو الدولابي وقال: وكان المزي غفل عن ذلك حالة النقل، ويقصد أنه نسب القول للدولابي.

(٧) انظر: الضعفاء والمتروكون (١/٧٨).

(٨) انظر: نسبه له الذهبي في ميزان الاعتدال (١/٧٨).

(٩) انظر: الضعفاء الكبير (١/١٦).

الثقات[1]،قال ابن عدي: وهو يكتب حديثه، وهو فرد المتون والأسانيد[2]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[3]، واختلف كلام الذهبي فيه فمرة قال: وثق[4]،وقال: ضعفوه[5]،وقال: إن لم يكن بالثبت، فهو حسن الحديث[6]، وقال ابن حجر: ضعيف[7].

الخلاصة: الرجل ضعيف، وكلام الدارقطني موافق لكلام علماء الجرح والتعديل في الحكم عليه في ذلك، حيث لم يوثقه أحد إلا ما كان من الذهبي بقوله: حسن الحديث، وربما جاءه الضعف لسوء حفظه.

مروياته: له حديث واحد في صحيح البخاري: [8]،

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ»[9].

انتقى البخاري من روايته هذا الحديث، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن

---

(١) انظر: الثقات (٤/٥١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٢٨).

(٣) انظر: الضعفاء (١/ ٦٢).

(٤) انظر: المغني في الضعفاء (١/٣٢).

(٥) انظر: الكاشف (١/٢٢٨).

(٦) انظر: ميزان الاعتدال (١/٧٨).

(٧) انظر: التقريب (٩٦).

(٨) انظر: مقدمة فتح الباري(٣٨٩).

(٩) صحيح البخاري (٤/ ٢٩)، (٢٨٥٥).

ابن العباس[١] أخرجه ابن ماجه من طريقه[٢]. وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف فاعتضد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام فلهذا الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته[٣].

ثانياً: أحمد بن بشير القرشي المخزومي، أبو بكر الكوفي، مولى عمرو بن حريث، ويقال: الهمداني مات في سنة سبع وتسعين ومائة (خ ت ق) [٤].

قال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف، يعتبر به[٥].وقال: لا بأس به[٦].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابن معين: كان يقين[٧] وليس بحديثه بأس[٨]، وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقة كثير الحديث ذهب حديثه فكان لا يحدث[٩]، وقال محمد بن

---

(١) ضعيف من الثامنة، مات بعد السبعين ومائة روى له الترمذي وابن ماجه، انظر التقريب ص٣٦٦.

(٢) غير موجودة عند ابن ماجة، ولكن وقع في فتح الباري أن المتابعة عند ابن منده. انظر: فتح الباري(٦/٥٩).

(٣) انظر: النكت على ابن الصلاح(١/٤١٨)،

(٤) تهذيب الكمال (١/٢٧٣)، وانظر: الطبقات الكبرى (٦/٣٩٦)، تاريخ البخاري الكبير (٢/١)، تاريخ بغداد (٥/ ٧٦) تاريخ الإسلام (٤/ ٣٠٣).

(٥) تهذيب الكمال (١/٢٧٣).

(٦) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٩٩).

(٧) يقين أي يبيع القينات، انظر: التهذيب(١/١٩).

(٨) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٤٩٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٢).

(٩) انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١٩).

عبد الله بن نمير: كان صدوقا، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأسا في الشعوبية[1] أستاذا يخاصم فيها، فوضعه ذاك عند الناس[2]، وقال أبو زرعة: صدوق[3]،وصوب الباجي: قول أبي زرعة، أنه صدوق، إلا أنه ليس بالحافظ فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى[4]، وقال أبو حاتم: محله الصدق[5]، وقال النسائي: ليس بحديثه بأس، وقال: ليس بذلك القوي[6]، وقال العقيلي: ضعيف[7]، وقال ابن حبان: إنه ينفرد بالمناكير عن المشاهير[8]، وقال ابن عدي: له أحاديثُ صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتُها أَنكَرُ ما رأيتُ له، وهو في القوم الذين يُكتَب حديثُهم[9]، وقال: عثمان الدارمي: له مناكير وقال: متروك[10]، وتعقبه الخطيب البغدادي بقوله: ليس حاله الترك، وإنما له أحاديث

(١) الشعوبية: هم الذين يصغرون شأن العرب، ولا يرون لهم فضلا على غيرهم.

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٨٦).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٢).

(٤) التعديل والتجريح (١/ ٣١٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٤٢)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي– أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٣/ ٨٣٩).

(٦) انظر: التعديل والتجريح . (١/ ٣١٤).

(٧) التهذيب (١/ ١٧). وهذا القول غير موجود في "الضعفاء" للعقيلي في ترجمة أحمد بن بشير، فلعلَّه في كتاب آخَر، أو فهمه الحافظ من صنيع العقيلي حيث أدخله في "الضعفاء".

(٨) المجروحين لابن حبان (١/ ١٤٠).

(٩) الكامل في الضعفاء(١/١٦٧).

(١٠) انظر: ديوان الضعفاء (ص: ٢)

تفرَّد برواياتها، وقد كان موصوفًا بالصدق[١]، وقال ابن داود: ثقة مكثر[٢]، وقال الذهبي: لا بأس به[٣]، وقال ابن حجر: صدوقٌ، له أوهام[٤].

الخلاصة: كلام الدارقطني فيه يدل على عدم التضعيف المطلق، بل يدل أن فيه ضعفاً يسيراً، فتضعيفه بعبارة "ضعيف يعتبر بحديثه، هي في أوائل مراتب الجرح خاصته بعد تقييده بقوله: "يعتبر بحديثه"؛ أي: إنه في درجة من الضَّعف قريبة، فالدَّارَقُطْنِيّ يفرّق بين الضعف الشديد، والضعف غير الشديد، في تضعيفه للراوي، فهو يقول أحياناً: ضعيف لا يعتبر به. وأحيانا يقول: ضعيف يعتبر به.

وعلماء المصطلح يستشهدون بمسلكه هذا، للتدليل على التفريق بين ضَعْف وضَعْف.

ومن ذلك قول ابن الصلاح فيمن يصلح للمتابعات والشواهد من الضعفاء.

"وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدَّارَقُطْنِيّ وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به[٥].

وكلام الدارقطني فيه موافق لأقوال أغلب العلماء على أنه ضعيف ضعفا

(١).تاريخ بغداد (٥/ ٧٦).

(٢).سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٤)

(٣).المغني في الضعفاء (١/ ٣٤)

(٤).التقريب (٧٨)

(٥).مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٧٥).

محتملا، وأما من جرحه من العلماء فإن أقوالهم معتبرة، حيث نزل من درجة الثقة إلى صدوق بسبب الوهم والتفرد والمخالفة، وبسببها وصفه ابن حجر: بصدوق له أوهام، فلا يقبل ما تفرد به.

مروياته: أخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو أسامة وهو في كتاب الطب[1].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمٌّ، وَلاَ سِحْرٌ»[2].

الحديث أخرجه البخاري من طريق جمعة بن عبد الله،[3]، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق حماد بن أسامه عن هاشم بن هاشم[4]، وبهذا لم ينفرد بالرواية.

ثالثاً: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة المدني الأموي مولاهم، الْفَروِي ، أبو يعقوب، مات سنة ست وعشرين ومائتين(خ ت ق)[5].

---

(١).انظر: مقدمة فتح الباري(٣٨٦).

(٢).صحيح البخاري، كتاب الطب، باب شرب السم والدواء به (٥٧٧٩).

(٣).صحيح البخاري، (٥٤٤٥).

(٤).صحيح البخاري، (٥٧٦٩)، صحيح مسلم (٢٠٤٧).

(٥). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (٤٧١/٢)، وانظر: تاريخ البخاري الكبير، البخاري =

قال الدارقطني: ضعيف، تكلمُوا فيه قالوا فِيهِ كل قَول، وقد روى عنه البخاري، ويوبخونه على هذا[١].وقال مرة: لا يترك[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

وهَّاه أبو داود، ونقم عليه روايته؛ لحديث الإفك عن مالك[٣]، وقال أبو حاتم: صدوق، ولكن ذهب بصره، فربما لقن، وكتبه صحيحة[٤]، وقال مرة: مضطرب[٥]، وقال النسائي: ليس بثقة[٦]، وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب ويتفرد[٨]، وقال الساجي: فيه لين روى عن مالك أحاديث تفرد بها[٩]، وقال

= (٤٠١/١)، تاريخ البخاري الصغير، البخاري (٣٥٥/٢)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم(٢٣٣/٢)، تاريخ الإسلام، الذهبي(٥٣١/٥)، الكاشف، الذهبي(٢٣٨/١)، من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص٩٨)، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني(٢٤٨/١).

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٨١)، سؤالات حمزة للدارقطني (ص١٧٢).

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر (٢٤٨/١).

(٣) ذكر المزي وابن حجر عن الآجري قال: سألت أبا داود عنه "فوهاه جدا". انظر: تهذيب الكمال (٢٤٨/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٨/١).

(٤) الجرح والتعديل (٢٣٣/٢)، التعديل والتجريح، الباجي (٣٧٧/١).

(٥) تهذيب الكمال (٤٧٢/٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون (١٨/١).

(٧) انظر: الضعفاء الكبير: العقيلي (١٠٦/١).

(٨) الثقات، ابن حبان (١١٤/٨).

(٩) انظر: الضعفاء (١٠٦/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٨/١).

الباجي: يحتمل عندي أنه يتهم لكثرة خطئه بقلة التحري[1]، لم يحكم فيه الذهَبِيّ في كتبه إلا أنه قال: وهو صدوق في الجملة صاحب حديث، وقال: القول ما قاله فيه أبو حاتم[2]، وقال ابن حجر: صدوق، كُفَّ فساء حفظه[3].

الخلاصة: الرجل صدوق في الأصل، وكتبه صحيحة –كما قال أبو حاتم وأيده الذهبي–، لكن ساء حفظه وقَبِلَ التلقين بعد أن كف بصره، فمن روى له من كتبه أو قبل أن يكف بصره فروايته صحيحة، انتقى البخاري من روايته ما أصاب به، ولم يخرج له إلا مقروناً أو ما توبع عليه، ويضاف لذلك أنه من شيوخه الذين ميز صحيح روايتهم من ضعيفها.

وقول الدارقطني موافق لأقوال النقاد فيه فهو ضعيف الحديث لا يقبل حديثه إذا انفرد، وأيده بقوله " لا يترك" فروايته مقبولة بشروطها.

مروياته: روى عنه البخاري ثلاث روايات، في المتابعات أو مقروناً [4]:

الحديث الأول: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " تُقَاتِلُونَ اليَهُودَ، حَتَّى يَخْتَبِيَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الحَجَرِ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ،

(١) التعديل والتجريح (١/٣٧٧).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٠/٦٤٩)، وكذا قال الحافظ في مقدمة الفتح (٣٨٧).

(٣) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني ١٠٢ (٣٨١)

(٤) له في الصحيح ثلاث روايات ثنتان منهما عن مالك توبع فيهما من الثقات (٣٠٩٤)، (٢٩٢٥)، (٢٦٩٣).

هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي، فَاقْتُلْهُ "[١].

وأخرجه من طريق الحكم بن نافع، عن شعيب، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر[٢].

الحديث الثاني: وفي فرض الخمس عن مالك حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الحَدَثَانِ، وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ، – ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ حَدِيثِهِ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، فَقَالَ مَالِكٌ – بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ مَتَعَ النَّهَارُ، إِذَا رَسُولُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ يَأْتِينِي،....[٣]، وله متابعات عن مالك[٤].

الحديث الثالث: مقروناً بعبد العزيز بن عبد الله الأويسي:

حدثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأُوَيْسِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ، قَالاَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالحِجَارَةِ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ»[٥].

---

(١) صحيح البخاري، (٢٩٢٥).

(٢) صحيح البخاري، (٣٥٩٣).

(٣) صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس (٣٠٩٤)، وله متابعات عنده عن مالك (٤٠٣٣)، ٦٧٢٨)، (٧٣٠٥).

(٤) صحيح البخاري، (٤٠٣٣)، ٦٧٢٨)، (٧٣٠٥).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الصلح، أخرجه مقرونا بعبد العزيز بن عبد الله الأويسي (٢٦٩٣).

فمروياته عند البخاري أم أن يكون لها متابع أو مقرونه "وربما تكون مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره، كما ذكر ابن حجر (١).

رابعاً: إسماعيل بن أبي أويس بْن عَبد الله بْن أويس بن مالك بن أَبي عامر الأصبحي، أَبُو عَبْد اللَّهِ بن أَبي أويس المدني، حليف بني تيم بْن مرة، مات: سنة ست وعشرين ومائتين (خ م د ت ق) (٢).

قال الدارقطني: ضعيف، لا يحتج بروايته إذا انفرد(٣). وليس اختاره في الصحيح(٤).

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال أحمد بن حنبل: لا بأس به(٥)، وقال ابن معين: ضعيف، لا يحل لمسلم أن يحدث عنه شيء(٦)، وقال: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك(٧)،

---

(١) مقدمة فتح الباري (٣٨٧).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٢٥)، وانظر: تاريخ البخاري الكبير (٣٦٤/١)، التاريخ الصغير (٣٥٤/٢)، تذكرة الحفاظ، الذهبي (٣٠٠/١)، تهذيب التهذيب (١ /٣١٠)، مقدمة فتح الباري (٣٨٨).

(٣) الإلزامات والتتبع، الدارقطني (٣٥٤/١).

(٤) مقدمة فتح الباري، (٣٨٨)، تاريخ الإسلام (٥/ ٥٣٤)، ميزان الاعتدال (٢٢٢/١)، قال ابو زرعة ردا عليه: قد اختاره قبلك إماما الصحيح، إن كان لك مشتبه اتركه ، وإلا فلا "انظر: البيان والتوضيح ص٥٦.

(٥) الجرح والتعديل (١٨١/٢)، و تهذيب الكمال (١٢٥/٣).

(٦) سؤالات ابن محرز لابن معين (تاريخ ابن معين، ص٣١٢(١٦٢)..

(٧) الجرح والتعديل (١٨١/٢)، .

يعني: أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو أنه يقرأ من غير كتابه[١]، وقال: مخلط يكذب ليس بشيء[٢]، وقال: هو أبوه يسرقان الحديث، وقال لا يساوي فلسين[٣]، وقال عنه مرة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا[٤]، وقال النسائي: ضعيف[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن عدي: روى عن خاله غرائب لا يتابعه عليها أحد، وهو خير من أبيه، وقال مرة: ليس بثقة[٧]، وصفه الذهبي بالإمام الحافظ عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به، لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن[٨]، وقال ابن حجر: صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه[٩].

---

(١) تهذيب الكمال (١٢٥/٣).

(٢) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص٣١٢)، التعديل والتجريح (٣٧٠/١).

(٣) الكامل في الضعفاء (٥٢٥/١)، ميزان الاعتدال، الذهبي (٢٢٢/١).

(٤) الجرح والتعديل (١٨١/٢).

(٥) الضعفاء والمتروكون(١٧/١). ويعود تضعيف النسائي له لسماعه حكاية عنه من سلمة بن شبيب حيث قال: سمعت ابن أبي أويس يقول: "ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم". انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٤١).

(٦) الثقات (٩٩/٨).

(٧) الكامل (٥٢٥/١)، وانظر: سير أعلام النبلاء (١٠، ٣٩٣)

(٨) سير أعلام النبلاء (١٠، ٣٩١)

(٩) التقريب (ص ١٠٨) .

الخلاصة: أن كلام الدارقطني موافق لما عليه علماء الجرح والتعديل، فأكثر أقوالهم تدل على ضعفه، وحتى عبارات التعديل لم تتجاوز لا بأس به، وصدوق ضعيف العقل، صدوق مغفل....." ولكنهم لم يتفقوا على اتهامه، بل الظاهر من أمره أنه صدوق، في حفظه شيء وكان يعتمد على حفظه في رواية الأحاديث فيقع في الوهم وينفرد عن سائر أصحابه بأشياء ليست عندهم، فمن نظر إلى صدقه في نفسه واعتبر حديثه بحديث غيره، وتأكد من صحة أصوله، قوي من أمره، وانتقي من حديثه وروى له، كما فعل الشيخان وغيرهم، ومن نظر إلى ضعف حفظه وكثرة غرائبه، وهن من أمره كما قال الدارقطني: لا اختاره في الصحيح، ولا يقبل ما انفرد به.

روى له البخاري انتقاءً من صحيح أصوله، ولم يكتف بالسماع منه، كما نقل ابن حجر: "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه[1]، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هم من صحيح حديثه ؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح" [2]، من هنا قال ابن حجر في التهذيب: "وأما الشيخان فلا يظن

(١) وقد صح أن البخاري إنما أخذ عنه من أصوله أي ما كتبه عن شيوخه، قال الإمام البخاري: " كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه ، نسخ تلك الأحاديث لنفسه ، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمّد بن إسماعيل من حديثي. انظر: تاريخ بغداد (١٩/٢).

(٢) مقدمة فتح الباري (٣٨٨) .

بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"[١]، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح به النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره، فيعتبر به، ويزيدنا يقينا بقبول رواية البخاري له أنه من شيوخه الذين خالطهم وميز صحيح روايتهم من سقيمها.

مروياته: "وقد بلغت رواياته في الصحيح تسعة وثلاثين حديثا ومائتي حديث، خمسة منها مكررة وستة معلقة، وقد توبع إسماعيل في الصحيح في سبعة عشر حديثا ومائتي حديث، وتوبع في عشرين حديثا في غير الصحيح[٢].

ولم يخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين عن أخيه، وهما:

الحديث الأولَ: حدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا البُلْعُومُ "[٣].
وهو موقوف.

الحديث الثاني: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلْتَ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا، وَوَجَدْتَ شَجَرًا

---

(١) التهذيب (٣١٢/١).

(٢) انظر: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، هيثم عبد الغفور ، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية ص٦ وما بعدها. وقد درس الباحث جميع مروياته وخرج بهذه النتيجة.

(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم (١٢٠).

لَمْ يُؤْكَلْ مِنْهَا، فِي أَيِّهَا كُنْتَ تُرْتِعُ بَعِيرَكَ؟ قَالَ: «فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا» تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكْرًا غَيْرَهَا[1].

هذان الحديثان تفرد فيهما الإمام البخاري، وليس لهما شواهد ومتابعات، وعلى قول الدارقطني لا تقبل؛ لأنه ضعيف فيما انفرد به.

لكن البخاري أخرجهما ما تفرد به؛ لأنها من روايته عن أخيه، وهو أعرف برواية أخيه من غيره، وكلا الحديثين لا يترتب عليهما حكماً شرعياً، وليس فيهما ما يدل على عمل يتعين على المسلم القيام به، بالإضافة أنهما من رواية شيوخه الذين خبرهم وسبر مروياتهم، وانتقى الصحيح منها، والله أعلم.

خامساً: إِسْمَاعِيل بن مجالد بن سَعِيد الهمداني، أَبُو عُمَر الكوفي، نزيل بغداد، والد عُمَر بن إسماعيل بن مجالد، مات سنة تسعين ومائه (خ ت عس)[2].

قال الدارقطنيُّ: ليس فيه شكٌّ أنه ضعيفٌ[3].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابن مَعِين: قد كتبت عنه، ليس به بأس[4].وقال: ثقة[5]، وقال الإمام

(١).صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب نكاح الأبكار (٥٥٧٠).

(٢).انظر: تهذيب الكمال (١٨٤/٣)، تاريخ البخاري الكبير(٣٧٤/١). تاريخ بغداد(٢١٨/٧).

(٣).سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٢)،رقم٢٧٥.

(٤).الجرح والتعديل (٢٠٠/٢).

(٥).تاريخ ابن معين:(٢٧٤/٣) ونقل ابن شاهين في ثقاته عنه أنه قال فيه: صالح. تهذيب =

أحمد[١]، والبخاري[٢]، والذهبي[٣]: صدوق، وقال ابن أبي شيبة: ثقة[٤]، وقال العجلي: ليس بالقوي[٥]، وَقَال أَبُو زرعة: ليس ممن يكذب بمرة، هُوَ وسط[٦]، وَقَال أَبو دَاوُد: هُوَ أثبت من أبيه[٧]، وَقَال أَبُو حاتم :كَانَ يكون ببغداد، وهُوَ كما شاء الله[٨]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٩]، وَقَال العقيلي: لا يتابع على حديثه[١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[١١]، وقال: ابن شاهين: صالح[١٢]، وَقَال الجوزجاني: غير مَحْمُود[١٣]، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء[١٤].

= الكمال (٣/ ١٨٦)

(١).العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد (٣٩٠٥)، الجرح والتعديل (٢/٢٠٠).

(٢).انظر ميزان الاعتدال (١ / ٢٤٦).

(٣).الكاشف (١ / ٢٤٩)، الميزان (١ / ٢٥٦).

(٤). انظر: تاريخ أسماء الثقات ص٢٨.

(٥). تاريخ الثقات، أبو الحسن العجلي (ص: ٦٦).

(٦).الجرح والتعديل (٢ /٢٠٠)، تاريخ بغداد:(٦ / ٢٤٦).

(٧).تاريخ الخطيب، ٦ / ٢٤٦ – ٢٤٧.

(٨).الجرح والتعديل، (٢/٢٠٠).

(٩)..الضعفاء والمتروكون(١٦)، الكامل في الضعفاء(١/ ٥١٩).

(١٠). الضعفاء الكبير (١/٩٤).

(١١).الثقات لابن حبان (٦/ ٤٢) .

(١٢). تاريخ أسماء الثقات ص٢٨.

(١٣). أحوال الرجال، الجوز جاني ص١١٤.

(١٤). تقريب التهذيب ص١٠٩.

الخلاصة: اختلف فيه أوال العلماء بين التوثيق والتضعيف، والراجح على أنه نزل من درجة الثقة إلى صدوق بسبب أخطائه ، فلم ينفرد الدارقطني في تضعيفه بل هو موافق لغيره، وليس في الأقوال فيه أنه كثير الخطأ، فالظاهر أنه قليل الخطأ ولذلك وثقه بعضهم فهو يُحتج به ما لم ينفرد، والله أعلم.

وقد أخرج له البخاري حديثاً واحداً، ورجح أنه صدوق، وانتقى من حديثه ما لم يخطئ به.

مروياته: أخرج له البخاري في الصحيح حديثاً واحداً في موضعين، وليس له غيره[1].

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الطَّيِّبِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ، حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارًا، يَقُولُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا مَعَهُ، إِلَّا خَمْسَةُ أَعْبُدٍ، وَامْرَأَتَانِ وَأَبُو بَكْرٍ»[2]. وأخرجه أيضاً، من طريق يحيى بن معين عنه[3].

سادساً: أَسِيدُ بْنُ زَيْدِ بن نَجِيح الجمَّال الْقُرَشِيّ الهاشمي ، أَبُو مُحَمَّد الْكُوفِيّ، مولى صالح بْن علي الهاشمي، مات سنة عشرين ومائتين(خ)[4].

---

(١). مقدمة فتح الباري (٣٨٨).

(٢).صحيح البخاري، (٣٦٦٠).

(٣).صحيح البخاري ، (٣٨٥٧)

(٤).تهذيب الكمال (٣/ ٢٣٨)، وانظر: تاريخ بغداد (٥١٥/)، الكامل (٨٥/٢)، الجرح والتعديل (٣١٨/٢)، المجروحين، ابن حبان (١٨٠/١)، الكاشف (٢٥٢/١)، من تكلم فيه =

قال الدارقطني: ضعيف الحديث[١]، وذكره في كتابه الضعفاء [٢]، وقال: ليس بالقوي[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال يحيى بن معين: كذاب، أتيته ببغداد في الحذائين، فسمعته يحدث بأحاديث كذب[٤]، وتعقبه ابن حجر فقال: ضعيف ، أفرط ابن معين، فكذبه [٥]، وقال البزار : لم يكن به بأس، وقال: حدث بأحاديث لم يتابع عليها[٦]، وقال في موضع آخر: قد احتمل حديثه مع شيعية شديدة فيه[٧]، وقال الساجي: حدث بأحاديث لم يتابع علها[٨]، وقال: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير يطول ذكرها[٩]، وقال أبو حاتم: قدم إلى الكوفة

= وهو موثق(١١٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤)، مقدمة فتح الباري (٣٨٨).

(١).التعديل والتجريح (١/ ٣٩٦)، تهذيب التهذيب: (١ / ٣٤٤) ،مقدمة فتح الباري (٣٨٨).

(٢).الضعفاء والمتروكون، الدارقطني (١/٢٥٩).

(٣).علل الدارقطني (١٠ /١١١).

(٤).الجرح والتعديل(٢/٣١٨)، سؤالات ابن الجنيد (ص٢٩٢)، المجروحين(١/١٨٠)، الضعفاء لابن الجوزي(١/١٢٤).

(٥).تقريب التهذيب (١١٢) .

(٦).مسند البزار (١/ ١٥٣)

(٧).إكمال تهذيب الكمال: (٢ / ٢١٩)، تهذيب التهذيب: (١ / ٣٤٤) .

(٨).تهذيب الكمال (٣/ ٢٤٠)

(٩).الكامل في الضعفاء: (٢ / ٨٥).

من بعض أسفاره، فأتاه أصحاب الحديث، ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه[1]، وقال النسائي: متروك الحديث[2]، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث[3]، وقال ابن عدي: يتبين على رواياته الضعف ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[4]، وقال الخطيب: غير مرضي في الرواية[5]،وقال ابن الجارود[6] والهيثمي[7]: كذاب وَقَال ابن ماكولا: ضعفوه[8]،وقال ابن حجر: لم أر لأحد فيه توثيقاً[9].

الخلاصة: أن كلام الدارقطني فيه موافق لما عليه علماء النقد، حيث لم يوثقه أحد من العلماء، وجميعهم متفقون على تجريحه فهو: ضعيف، لا يتابع في عامة حديثه يسرق الحديث فيحدث به"ولم يتهموه بكذب أو وضع، إلا ابن معين فقد كذبه؛ لهذا تعقبه ابن حجر بقوله: وأفرط ابن معين فكذبه، وقال ابن حجر: لم أر لأحد فيه توثيقاً.

---

(١).الجرح والتعديل، (٢ / ٣١٨) تهذيب التهذيب، (١ / ٣٤٤).

(٢).الكامل في الضعفاء: (٢ / ٨٥) .

(٣).المجروحين (١/ ١٨٠)، تهذيب الكمال: (٣ / ٢٣٨)، تهذيب التهذيب: (١ / ٣٤٤) .

(٤).الكامل في الضعفاء: (٢ / ٨٥) .

(٥).تهذيب التهذيب: (١ / ٣٤٤) ، تهذيب الكمال: (٣ / ٢٣٩) .

(٦).إكمال تهذيب الكمال(٢/٢٢٠).

(٧).مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٢٧٨).

(٨).الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (١/ ٥٦).

(٩).تقريب التهذيب (١١٢) .

مروياته: انتقى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره في كتاب الرقاق [١] وللحديث أكثر من طريق:

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، ح قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ"[٢].

وهو عند البخاري من طريق مسدد، عن حصين بن نمير، عن حصين بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس[٣]، ومن طريق عمران بن ميسرة عن ابن فضيل عن حصين[٤] ومن طريق مسدد عن حصين بن نمير[٥] وأخرجه مسلم، من طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن حصين[٦].

فانتقى البخاري ما صح من روايته، وتوبع عليه، بالإضافة أنه من شيوخه ، وهو أدرى برواياتهم، وعلى الرغم من الإجماع على ضعفه؛ فإنه قد يصيب الضعيف، فتقبل مع وجود المتابعات.

سابعاً: بَدَلُ بْنِ الْمُحَبَّرِ بن المنبه التميمي اليربعي، أَبُو المنير البَصْرِيّ

---

(١).فتح الباري ص٣٨٩.

(٢). صحيح البخاري (٦٥٤١) .

(٣). صحيح البخاري (٣٤١٠).

(٤).صحيح البخاري (٥٧٠٥).

(٥).صحيح البخاري (٥٧٥٢) .

(٦).صحيح مسلم (١/ ١٩٩) (٢٢٠) .

واسطي الأصل. مات سنة خمس عشرة ومائتين (خ د ت س ق) [1].

قال الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف[2].قال الحاكم ضعَّفه بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة.[3].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال أبو زرعة: ثقة[4]، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال ابن عبد البر: ثقة حافظ[6]، وقال ابن خلفون: ليس به بأس[7]، قال الذهبي: ثقة[8]وقال: ثقة لا يعبأ بمن ضعفه[9]، وقال: الحافظ الثبت[10]،وقال: ولا يُعْبَأ بقول من ضعْفه[11]. وتعجَّبَ من تضعيف الدَّارَقُطْنِيّ له[12].

---

(١). تهذيب الكمال (٢٨/٤)، وانظر: تاريخ البخاري الكبير (٣/ ١٥٠)، الكاشف (٢٦٤/١)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٤).

(٢).سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٩٠)، المغني في الضعفاء، الذهبي (١/ ١٠١).

(٣).سؤالات الحاكم للدارقطني ص١٩٠رقم ٢٩١.

(٤).الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٩)، التعديل والتجريح (١/ ٤٣٩) . ميزان الاعتدال (١/ ٣٠٠).

(٥). الثقات (٨/ ١٥٣).

(٦).إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٨) .،تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٤) .

(٧).إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٨) .

(٨).الكاشف (١/ ٢٦٤) .

(٩).تاريخ الإسلام (١/ ١٦٠٧) .

(١٠).تذكرة الحفاظ (١/ ٢٨٠) .

(١١).تاريخ الإسلام (٥/ ٢٨١) وانظر: ميزان الاعتدال (٣٠٠/١).

(١٢). انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٠١)

الخلاصة: أن تضعيف الدَّارَقُطْنِيّ له تضعيفٌ مردود؛ فقد ضعفه بسبب حديث واحد –خالف فيه أحد الرواة عن زائدة–، وقد تعقبه ابن حجر في ذلك ووصفه بالتعنت، فقال: " وضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة قاله الحاكم وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة وهو في مسند بن عمر من مسند البزار، وهذا تعنت. وهذا من الرواة الذين ضعفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها، وهذه الأحاديث لا يعرج عليها البخاري في صحيحه.

بالإضافة أن الحديث الذي ضعفه الدارقطني بسببه، لم يتفرد به بَدَلُ بن المحَبَّر عن زائدة، بل قال البزار: رواه حسين الجعفي عن زائدة[1]. فتبين أن بدل ثقة، وأن تضعيف الدَّارَقُطْنِيّ له غير معتبر، وقد رده الذهَبِيّ وابن حجر.

مروياته: له في صحيح البخاري خمس روايات كلها عن شعبة: (٧٩٢)، (٢٠٨٢)، (٣١١٣)، (٣٣٨٤)، (٧١٠٢).

ثامناً: سَعِيْدُ بنُ سُلَيْمَانَ الضَّبِّيُّ أبو عُثْمَان الواسطي، الْبَزَّاز المعروف بسعدويه. سكن بغداد، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين(ع) [2].

---

(١).تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٤) .

(٢).تهذيب الكمال(١٠/ ٤٨٣)، وانظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد(٧/٣٤٠)، وتاريخ البخاري الكبير: (٣/٤٨١)، وتاريخ البخاري الصغير: (٢/ ٢٦٧)، سير أعلام النبلاء (١٠/٤٨١)، والكاشف (١/٤٣٨)، من تكلم فيه وهو موثق(٢٢٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٣).

قال الدارقطني: تكلموا فيه[1].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابنُ سَعْد: كثير الحديث، ثقة[2]،وكان الإمام أحمد بن حنبل يَغُضُّ مِنْهُ، ولا يرى الكتابة عنه؛ لكونه أجاب فِي المحنة تقيَّة، ويقول: صاحب تصحيف مَا شئت[3]، وَقَال العجلي: واسطي ثقة، قيل لَهُ بعدما انصرف من المحنة: ما فعلتم؟ قال: كفرنا ورجعنا[4]، قَالَ صالح جزرة: وقيل له: لِمَ لا تقول: حدثنا؟ فَقَالَ: كل شيء حدثتكم به، فقد سمعته، مَا دَلَّسْتُ حدثنا قطُّ، ليتني أُحَدِّثُ بما قد سمعت[5]، وقَالَ أَبُو حاتم: ثقة، مأمون[6]، وَقَالَ الخطيب البغدادي: كان مِنْ أهل السنّة، وأجاب فِي المحنة[7]، وقال الذهبي: ثقة مشهور، صاحب حديث[8]،قال ابن حجر: ثقة حافظ، تكلم فيه بسبب إجابته في محنة خلق القرآن تقيةً[9].

---

(١).سؤلات الحاكم (٣٣٢)، ميزان الاعتدال (١٤٢/٢)، المغني في الضعفاء(٢٦١/١).

(٢).الطبقات الكبرى (٧/ ٣٤٠).

(٣).علل أحمد: (١٤٠/١)، الضعفاء الكبير(١٠٩/٢).

(٤). الثقات للعجلي ص١٨١. يعني بذلك: من باب التعريض بالنفس، حيث امتحن فأجاب فِي المحنة، يَعْنِي تقية، فلو حمل الكلام في المحنة على الظاهر لكان كفراً.

(٥). تهذيب الكمال (٤٨٣/١٠)، الكاشف(٤٣٨/١).

(٦). الجرح والتعديل (٢٦/٤).

(٧). تاريخ بغداد (٩/ ٨٦).

(٨).ميزان الاعتدال (١٤١/٢).

(٩).انظر: التقريب (ص٢٣٧).

الخلاصة: لم يتكلم فيه أحد إلا الإمام أحمد، وإنما تكلم فيه لأنه أجاب في المحنة؛ مع تصحيف يقع فيه، ولم يذكر ذلك غيره من الأئمة، بل وثقوه ورووا عنه.

وكلام الدارقطني في مكانه؛ حيث تُكلم فيه بسبب إجابته في محنة خلق القرآن تقيةً، وهذا ما أيده ابن حجر.

قال الحافظ ابن حجر: هذا تليين مبهم لا يقبل، وجميع ما له في البخاري خمسة أحاديث ليس فيها شيء تفرد به[1].

مروياته: له في الصحيح إحدى عشرة رواية، وهي: (١٧١)، (٩٥٣)، (١٣٤٥)، (٢٦٨٤)، (٤٢٢٠)، (٤٦٤٥)، (٤٨٨٢)، (٦٧٨٨)، (٦٩٤٢)، (٦٩٥٢)، (٧٣٩١).

---

(١).انظر: مقدمة فتح الباري(٤٠٢).

المبحث الثاني:

الذين قال فيهم الدارقطني: ليس بالقوي.

أولاً: بشر بن آدم الضرير، أَبُو عَبْد اللَّهِ البغدادي، وهو الأكبر، بصري الأصل، وهو من شيوخ البخاري مات سنة ثماني عشرة ومائتين (خ ق) [(١)]

قال الدارقطني: ليس بالقوي[(٢)].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابْن سعد: سمع سَمَاعًا كثيرا، ورأيت أصحاب الحديث، يتقون كتابه، والكتاب عنه[(٣)]، وقال: أبو حاتم: [(٤)]، والذهبي: [(٥)] وابن حجر[(٦)]،: صدوق،

---

(١) تهذيب الكمال، (٤/ ٩٣) وانظر: تاريخ البخاري الكبير (١/٧٠)، تاريخ بغداد (٧/٥٣٠)، الكاشف (١/١٥٤)، تهذيب التهذيب (١/٤٣٢)، ومقدمة فتح الباري: ص٣٩٢. ملاحظة: ذكرت هذا الراوي لأبين الاختلاف؛ ولأن ابن حجر ذكره في الفصل التاسع، وهو خارج عن شرط البحث.

(٢) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٩١) (٢٩٢) ميزان الاعتدال (١/ ٣١٣). قال الحاكم: قلت للدارقطني بشر بن آدم؟ قال ليس بالقوي، قلت له عن أزهر غير شيء؟ قال نعم. (٢٩٣) .

(٣) الطبقات الكبرى (٧/٢٢٧).

(٤) الجرح والتعديل(٢/٣٥١).

(٥) ميزان الاعتدال (١/٣١٤)(١١٨٣) .

(٦) تهذيب التهذيب (١/٤٤٢).

وذكره ابْن حبان فِي الثقات[١].

الخلاصة: يظهر من كلام الدارقطني أنه خالف النقاد فيه بهذا الحكم؛ ولعله اختلف عليه بين بشر بن آدم الأكبر وبشر بن آدم الأصغر؛ بسبب التوافق في الأسماء، وقد ردّ ابن حجر على قوله: "ليس بالقوي" قال: وأظنه عنى الأول "بشر بن آدم[٢] بن بنت أزهر" الأصغر"[٣]، وهذا ما قاله ابن خلفون في كتاب "الأعلام: اختلف في بشر هذا، فقيل الذي خرج عنه البخاري الأكبر، وقيل الأصغر، قال: والصحيح عندي أنه الأكبر، وهو قول الكلاباذي وغيره، وهو رجل مشهور[٤].

وَقَال مغلطاي: وزعم الباجي أن الذي خرَّج البخاري عنه الأكبر ، كما ذكر المزي، مستدلا بأن أبا حاتم قال فيه: صدوق، وفي الأصغر: ليس بقوي[٥]،

قلت: ولعل الدارقطني لم يختلف عليه الأكبر من الأصغر، بل أراد بشر بن آدم الضرير الأكبر شيخ البخاري، وهو لا يريد بقوله هنا ليس بالقوي التضعيف المطلق بل يريد أنه لا يصل إلى درجة الحفاظ المتقنين، ويحتمل أنه

(١) الثقات (٨/١٤٢).

(٢) بشر بن آدم اثنان البغدادي شيخ البخاري المذكور والثاني هو بشر بن آدم بن يزيد البصرى، الأصغر، وهو متكلم فيه، ولم يخرج له البخاري.

(٣) تهذيب التهذيب (١/٤٤٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٠).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٠).

اعتمد على كلام ابن سعد فيه.

مروياته: روى عنه البخاري حديثين عن علي بن مسهر، وهما:

حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ ، ...» [1].

والحديث أخرجه البخاري عن مسدد، عن يحيى، عن عبيد الله [2]، ومن طريق صدقة بن الفضل، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله[3].

حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَارِئًا يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي .....» [4].

أخرجه البخاري عن محمد بن عبيد بن ميمون، عن عيسى بن يونس[5]، وعن ربيع بن يحيى، عن زائدة [6]، وعن أحمد ابن أبي رجاء، عن أبي أسامة[7]،

---

(١) صحيح البخاري، أبواب سجود القرآن، باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة (١٠٧٦).

(٢) صحيح البخاري (١٠٧٥).

(٣) صحيح البخاري (١٠٧٩).

(٤) صحيح البخاري (٥٠٤٢)

(٥) صحيح البخاري (٢٦٥٥).

(٦) صحيح البخاري (٥٠٣٧).

(٧) صحيح البخاري (٥٠٣٨).

وعن عثمان بن أبي شيبة، عن عبدة[١] كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

ثانياً: ثَابت بن مُحَمَّد أَبُو إِسْمَاعِيل العابد الشَّيْبَانِيّ الْكُوفِي، ويقال الكناني، مات سنة خمس عشرة ومائتين(خ ت)[٢].

قال الدارقطني: ليس بالقوي، لا يضبط، هو يخطئ في أحاديث كثيرة[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال مطين: ثقة[٤]، واحتج به البخاري[٥]،قال أبو حاتم: صدوق، وقال أزهد من لقيت ثلاثة فذكره منهم [٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وقال ابن عدي كان خيراً فاضلاً، هُوَ عندي ممن لا يتعمد الكذب ولعله يخطئ، وفي

---

(١).صحيح البخاري (٦٣٣٥).

(٢).تهذيب الكمال (٤/ ٣٧٤)، وانظر: الطبقات الكبرى(٦/٤٠٤)، وتاريخ البخاري الكبير: (١٧٠/٢)، الكاشف(١٧٢/٢)، ومقدمة فتح الباري: (٣٩٤)، تهذيب التهذيب(١٤/٢).

(٣). سؤالات الحاكم (٢٩٤)، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ابن خلفون (٤٥٨/٢).

(٤).تهذيب الكمال: (٤ / ٣٧٤).

(٥).تهذيب الكمال: (٤ / ٣٧٤)، ميزان الاعتدال(٣٦٦/١)، تاريخ الإسلام (٢٨٦/٥).

(٦).الجرح والتعديل(٤٥٨/٢)، التعديل والتجريح(٤٤٦/١).

(٧).الثقات(١٥٨/٨).

أحاديثه ما يشتبه عليه فيرويه حسب ما يستحسنه، والزهاد والصالحون كثيراً ما يشتبه عليهم فيروونا على حسن نياتهم[١] وقال الحاكم: ليس بضابط[٢]، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه[٣]، وقال ابن خلفون في كتاب "الإعلام" : كان زاهدا فاضلا مشهوراً[٤]، وقال الذهبي: ضعف لغلطه عَن الثَّوْريّ وعدة وَقد وثق[٥] وقال: صدوق[٦]، وقال ابن حجر: صدوق زاهد ، يخطئ في أحاديث[٧]. وذكر الذهبي وابن حجر أن البخاري ذكره في الضعفاء وأورد له حديثا وبين أن العلة فيه من غيره[٨].

الخلاصة: من خلال أقوال العلماء يتبين أنه نزل عن درجة الثقة إلى درجة صدوق؛ وذلك لسوء الضبط، وكثرة الخطأ، وهذا ما جعل الدارقطني يحكم عليه بأنه ليس بالقوي، وعدم الضبط، ومن كان هذا حاله ينزل حديثه إلى رتبة الحديث الحسن، فلا تقبل روايته إلا إذا توبع، ولم يخالف الثقات؛ لهذا انتقى البخاري ما صح من رواياته، وهو من شيوخه وهو أعرف من غيره بهم.

---

(١).الكامل في الضعفاء(٢/٢٩٩).

(٢).ميزان الاعتدال(١/٣٦٦)، تاريخ الإسلام (٥/٢٨٦).

(٣).الإرشاد في معرفة علماء الحديث(٢/٥٧٣)..

(٤).إكمال تهذيب الكمال: (٣ / ٨٤) .

(٥).المغني في الضعفاء(١/١٢١).

(٦).الكاشف (٢ / ١٨٨).

(٧).تقريب التهذيب: (١ / ١٣٣) .

(٨).انظر: تهذيب التهذيب(٢/١٤).

وأيضا الدارقطني أراد هنا بقوله ليس بالقوي أنه لا يصل لدرجة الحفاظ الأثبات؛ لسوء ضبطه، فاستقام قوله مع النقاد وكأن ليس بالقوي عنده تساوي صدوق.

مروياته: روى عنه البخاري في الصحيح ثلاثة أحاديث في المناقب، والهبة، والتوحيد، لم ينفرد بها[١]، حديثان عن سفيان الثوري وحديث عن مسعر:

حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ....[٢].

وأخرجه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق بن همام عن ابن جريج بنحوه[٣] وعن قبيصة بن عقبة عن سفيان بمثله[٤].

حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي المَسْجِدِ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي»[٥].

(١). ذكر ابن حجر أن له روايتين في صحيح البخاري. انظر: فتح الباري (٣٩٢).

(٢).صحيح البخاري (٧٤٤٢).

(٣).صحيح البخاري، (٧٤٩٩).

(٤).صحيح البخاري، (٧٣٨٥).

(٥).صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة، والمقسومة وغير المقسومة، =

وأخرجه البخاري من طريق خلاد بن يحيى عن مسعر[1].

حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح وَعَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُودَ، ...»[2].

أخرجه البخاري من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش[3]، ومن طريق الفضل بن دكين[4].

فبان بذلكأن الروايات الثلاث التي أخرجها البخاري لم ينفرد بها شيخه ثابت بن محمد.

ثالثاً: حسان بن حسان البصري، أبو علي بن أبي عباد، نزيل مكة توفي سنة ثلاث عشرة ومئتين (خ)[5].

= (٢٦٠٣).

(١).صحيح البخاري، (٢٣٩٤)، (٤٤٣).

(٢).صحيح البخاري، كتاب المناقب – باب ما ينهى من دعوة الجاهلية، (٣٥١٩). لم يذكرها ابن حجر من ضمن مروياته.

(٣).صحيح البخاري(١٢٩٧).

(٤).صحيح البخار(١٢٩٤).

(٥).تهذيب الكمال (٦/ ٢٥)، وانظر:، تاريخ البخاري الكبير(٣/٣٥)، تاريخ الإسلام (٥/ ٢٩٥) الكاشف (١/ ٣٢٠).

قال الدارقطني: ليس بالقوي[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال أبو حاتم: شيخ، منكر الحديث[٢]، وقال البخاري: كان المقرئ يثني عليه[٣]، ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: ثقة[٥] ، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ [٦].

الخلاصة: أقوال العلماء فيه لا تخرج عن كونه ثقة أو صدوق، ولم يخالف في توثيقه إلا أبو حاتم، ومعلوم أن أبا حاتم هو من المتشددين في التضعيف الذين لا يقبل قولهم في بالتضعيف في الرواة الذين وثقهم غيره من علماء النقد وخاصة رواة الصحيحين.

وكذلك لو علم البخاري أن في حديثه شيئاً لعقب على قول المقرىء عندما ذكر قوله، وأيضاً حسان بن حسان من شيوخه الذين خبرهم وسبر مروياتهم واختبرها.

(١).سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٩٧)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٧٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٩).

(٢).الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٨).

(٣). تاريخ البخاري الكبير(٣/٣٥).

(٤). الثقات (٨/ ٢٠٨).

(٥).المغني في الضعفاء (١/ ١٥٦) .

(٦).تقريب التهذيب (ص: ١٥٨).

فقول الدارقطني فيه مقارب لأقوال العلماء الذين قالوا فيه صدوق، ولعله لا يريد بقوله "ليس بالقوي: التضعيف المطلق، بل يريد القول أنه لا يصل لدرجة الحفاظ الأثبات.

مروياته: له في صحيح البخاري ثلاث روايات[1]:

الأول: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمُ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: " أَرْبَعٌ: عُمْرَةُ الحُدَيْبِيَةِ فِي ذِي القَعْدَةِ حَيْثُ صَدَّهُ المُشْرِكُونَ، وَعُمْرَةٌ مِنَ العَامِ المُقْبِلِ فِي ذِي القَعْدَةِ حَيْثُ صَالَحَهُمْ، وَعُمْرَةُ الجِعِرَّانَةِ إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةَ – أُرَاهُ – حُنَيْنٍ " قُلْتُ: كَمْ حَجَّ؟ قَالَ: «وَاحِدَةً»[2].

وهذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم من طريق هدبة بن خالد[3]**، وأخرجه البخاري من طريق هشام بن عبد الملك**[4].

الثاني: أَخْبَرَنَا حَسَّانُ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عَمَّهُ غَابَ عَنْ بَدْرٍ، فَقَالَ: غِبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَئِنْ أَشْهَدَنِي اللَّهُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَرَيَنَّ اللَّهُ

---

(١) ذكر ابن حجر أن له روايتين في صحيح البخاري، والصحيح له ثلاث روايات. انظر: مقدمة فتح الباري (١/ ٣٩٦).

(٢).صحيح البخاري (١٧٧٨)،

(٣).صحيح البخاري (١٧٨٧)، صحيح مسلم(١٢٥٣).

(٤).صحيح البخاري (١٦٨٧)،

مَا أُجِدُّ، فَلَقِيَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَهُزِمَ النَّاسُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلاَءِ، يَعْنِي المُسْلِمِينَ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا جَاءَ بِهِ المُشْرِكُونَ» فَتَقَدَّمَ بِسَيْفِهِ فَلَقِيَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ،...(١).

أخرجه البخاري من طريق محمد بن سعد ومن طريق عمرو بن زرارة عن زياد كلاهما عن حميد عن أنس بنحو(٢).

الثالث: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُبَيٍّ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ القُرْآنَ» قَالَ أُبَيٌّ: آللَّهُ سَمَّانِي لَكَ؟ قَالَ: «اللَّهُ سَمَّاكَ لِي» فَجَعَلَ أُبَيٌّ يَبْكِي......."(٣).

رابعاً: الربيع بن يحيى بن مِقْسَم المرئي أبو الفضل الْبَصْرِيُّ، الْأُشْنَانِي، مات سنة أربع وعشرين ومئتين(خ، د) (٤).

قال الدارقطني: ليس بِالْقَوِيّ يروي عَن الثوري عَن ابن المنكدر عَن جابر الجمع بَين الصلاتين هذا يسْقط مائَة ألف حديث (٥).وقال: يخطئ

(١) صحيح البخاري (٤٠٤٨).

(٢) صحيح البخاري (٣٨٢٢).

(٣) صحيح البخاري (٤٩٦٠).أخرجه مسلم من طريق هداب بن خالد عن همام(٧٩٩).

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ١٠٦)، وانظر:)، تاريخ البخاري الكبير (٣ / ٢٧٨)، سير أعلام النبلاء (٤٥٣/١٠)، مقدمة فتح الباري (٤٠٠).

(٥) سؤالات الحاكم (٣١٩)، سؤالات البرقاني (١٥٦). قال الذهبي: من أتى بهذا ممن هو =

في حديثه عن الثوري وشعبة[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال أبو حاتم: ثقة، ثبت[٢]، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال يخطىء[٣]، ونقل مغلطاي وابن حجر عن ابن قانع أنه قال فيه: ضعيف [٤]، وَقَال الذهبي: صدوق فيه بعض اللين[٥]. وَقَال ابن حجر: صدوق له أوهام"[٦].

الخلاصة: اختلف أقوال العلماء فيه، والأقرب في حاله أنه صدوق، والذي زحزحه عن درجة الثقة هو وجود بعض الخطأ في حديثه، ولا ينزل إلى درجة الضعيف كما ذكر ابن قانع، فأبو حاتم مع تشدده في الرجال حكم عليه بأنه ثقة ثبت.

ولعل الدارقطني تكلم فيه ونزل عنده عن مرتبة الثقات المتقنين بسبب حديث الجمع بين الصلاتين الذي رواه عن الثوري؛ فألان القول في حفظه؛

= صاحب مائة ألف حديث أثر فيه لينا بحيث تنحط رتبة المائة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا على سبيل المبالغة فكم ممن قد روى مائتي حديث ووهم منها في حديثين وثلاثة وهو ثقة؟، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٨)

(١).فتح الباري (٤٠٠).

(٢).الجرح والتعديل (٤٧١/٣)، ميزان الاعتدال (٤٣/٢).

(٣).الثقات (٨ / ٢٤٠).

(٤). نقله عنه ابن حجر، انظر تهذيب التهذيب(٢٥٣/٣).

(٥). المغني في الضعفاء (٢٢٩/١).

(٦). تقريب التهذيب (١٩٠٣).

معللاً ذلك بروايته لهذا الحديث المنكر، وهذا يدل على أن نكارة هذا الحديث تعدى أثرها عند الإمام الدارقطني إلى الراوي له، بحيث دلت على عدم تمام ضبطه[١]، فالربيع من شيوخ البخاري، والبخاري أعلم بمرويات شيخه، ولعله انتقى منها ما لم يخطئ فيه.

مروياته:: أخرج له البخاري حديثاً واحداً عن زائدة فقط[٢]، وهو: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ يَحْيَى البَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» [٣] وهو ليس مما ضعف فيه.

وأخرجه البخاري من طريق إسحاق بن نصر، عن حسين، عن زائدة[٤].

خامساً: زكريا بن يحيى بن عمر بْن حصن بْن حميد بْن منهب بْن حارثة بْن خريم بْن أوس بْن حارثة بْن لام أَبُو السُّكَيْن الطَّائِي الكوفي، مات سنة

(١).قال الدارقطني في كتاب « الجرح والتعديل » : حدث عن الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر « جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين » . وهذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل ، وهذا يسقط مائة ألف حديث . والربيع ضعيف ليس بالقوي يخطئ كثيرا انظر: إكمال تهذيب الكمال: (٤ / ٣٤٦). وقال أبو حاتم في العلل: "هذا باطل عن الثوري والخطأ من ...".: علل أبي حاتم (٢/٢٠٦)

(٢).فتح الباري (٤٠٠).

(٣).صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين(٣٣٨٥).

(٤).صحيح البخاري (٦٧٨).

إحدى وخمسين ومئتين(خ)[1].

وَقَال الدارقطني: ليس بالقوي يحدث بأحاديث ليست بمضيئة[2]، وقال: ليس بقوي، أتى بمناكير[3].

وَقَال البرقاني: سمعت الدارقطني يقول: زكريا بن يحيى الطائي متروك [4].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال الخطيب البغدادي: ثقة[6]، وقال الذهبي: ثقة[7] وقال: مشهور[8]، وَقَال ابن حجر: صدوق له أوهام لينه بسببها الدارقطني[9].

---

(١). تهذيب الكمال:(٣٨٣/٩)، وانظر: تاريخ بغداد: (٤٧٠/٩)، تاريخ الاسلام: (٨٣/٦)، تهذيب التهذيب (٣٣٧/٣)، ومقدمة الفتح (٤٠٠).

(٢).سؤالات الحاكم (٣٢٩) ص٢١٢. المغني في الضعفاء (١/ ٢٤٠)، تهذيب التهذيب: (١ / ٦٣٤)

(٣).ميزان الاعتدال (٧٩/٢). تقريب التهذيب(٢١٦).

(٤). سؤالات البرقاني(١٦٦). في ترجمته قال البصري وكأنه أراد زكريا بن يحيى بن عمارة البصري وهذا ليس له رواية في الصحيح أو زكريا بن يحيى الكسائي، قال عنه متروك، انظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢/ ١٥٤).

(٥).الثقات (٢٥٤/٨)

(٦).تاريخ بغداد (٤٧٠/٩)، تهذيب الكمال: (٩ / ٣٨٣).

(٧).الكاشف: (٢ / ٤٢٢) .

(٨).ميزان الاعتدال (٢/ ٧٩).

(٩).تقريب التهذيب (١١٦).

الخلاصة: جميع العلماء على توثيقه، وضعفه الدارقطني وخالفهم في ذلك، وقوله متروك جرح مبهم غير مفسر، فلا يقبل منه ذلك.

مروياته: ليس له في البخاري إلا حديث واحد موقوف، والحديث له شاهد من رواية الثقات[١]:

حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى أَبُو السُّكَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا المُحَارِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سِنَانُ الرُّمْحِ .....بَكَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَنْتَ أَصَبْتَنِي» قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «حَمَلْتَ السِّلاَحَ فِي يَوْمٍ،..»[٢]،

أخرج البخاري شاهدا للحديث عن أحمد بن يعقوب، عن إسحاق بن سعيد بن عمرو عن أبيه[٣]

سادساً: سعدان بن بِشْر ويُقال: ابْن بشير – الْجُهَنِيّ، القبي، الْكُوفِيّ، يُقَال: اسمه سَعِيد، وسعدان لقب(خ ت ق)[٤].

قال الدارقطني: ليس بالقوي[٥].

(١).انظر: مقدمة فتح الباري (٤٠١)

(٢).صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم (٩٦٦).

(٣).صحيح البخاري (٩٦٧).

(٤).تهذيب الكمال (٣٢١/١٠)، تاريخ البخاري الكبير(١٩٦/٤)، تاريخ الاسلام(١٨١/٦)، الكاشف(٤٣١/١)، إكمال تهذيب الكمال(٥ /٢٥٥) تهذيب التهذيب(٣/ ٤٨٧).

(٥).انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (٣٤٩)، المغني في الضعفاء(٢٥٣/١)، وميزان الاعتدال(١١٩/٢)، تهذيب التهذيب(٤٨٧/٣).

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال أَبُو حاتم: صالح الحديث[(١)]، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات[(٢)]، ذكره الذهبي في المغني والميزان ونقل قول أبي حاتم والدارقطني[(٣)]، وَقَال مغلطاي: خرج ابن حبان حديثه في صحيحه وكذلك أبو علي الطوسي، وذكره ابن خلفون في الثقات[(٤)]، وَقَال ابن حجر: وَقَال ابن المديني: لا بأس به[(٥)].

الخلاصة: الظاهر من كلام الدارقطني بقوله هذا أنه لا يريد التضعيف، فمن قيل فيه لا بأس به أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق، بل يدل على الضعف اليسير؛ لهذا فانتقى له البخاري ما توبع عليه.

وكأن الدارقطني أراد بعبارته هنا "ليس بالقوي" أنه لا يصل إلى درجة الثقات الأثبات بل ضعيف ضعفاً محتملاً فيكون بهذا موافقاً لما عليه العلماء فهو بمرتبة صدوق أو محله الصدق.

مروياته: أخرج له البخاري حديثاً واحداً متابعة :

حَدَّثَنَا عبد اللَّهِ بن محمد حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ بِشْرٍ،

---

(١).الجرح والتعديل(٤/٢٨٩)، المغني(١/٢٥٣).

(٢). الثقات(٨/٣٠٥).

(٣).انظر: المغني في الضعفاء: (١/٢٥٣)، وميزان الاعتدال(٢ /١١٩).

(٤).انظر: إكمال التهذيب (٥/٢٥٥).

(٥) تهذيب التهذيب(٣/ ٤٨٧).

حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ، حَدَّثَنَا مُحِلُّ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَهُ رَجُلاَنِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو العَيْلَةَ، وَالآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ: فَإِنَّهُ لاَ يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ، ......"[١].

أخرجه البخاري بمتابعه إسرائيل عن سعد بن مجاهد الطائي عن محل بن خليفة عن عدي بن حاتم [٢].

سابعاً: سَعِيد بن عُبَيد اللَّه بن جبير بن حية الثقفي، الجبيري، البَصْرِيّ (خ ت س ق)[٣].

قال الدارقطني: ليس بالقوي يحدث بِأَحَادِيث يسندها ويوقفها غَيره [٤].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

وثقه يحيى بْن مَعِين وأحمد بْن حنبل، وأبو زرعة [٥] وابن شاهين[٦]، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس[٧]، وذكره ابن حِبَّان فِي "الثقات"[١] ، وقال الذهبي:

(١). صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل الرد(١٤١٣).

(٢). صحيح البخاري (٣٥٩٥).

(٣). تهذيب الكمال (٥٤٥/١٠)، انظر: تاريخ البخاري الكبير(٤٩٥/٣)،وتاريخ الاسلام (١٨٣/٦)، تهذيب ابن حجر(٤ / ٦١)، مقدمة الفتح(٤٠٣).

(٤). سؤلات الحاكم للدارقطني(٢١٥) ، المغني (٢٦٣/١) .

(٥).انظر: الجرح والتعديل(٣٧/٤)، تهذيب التهذيب (٦١/٤).

(٦).تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين ص٩٩.

(٧).انظر: تهذيب التهذيب (٦١/٤).

ثقة[٢]، وذكره في المغني ونقل قول الدارقطني[٣]، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم[٤].

الخلاصة: أغلب العلماء على توثيقة، وقد نزلت مرتبته عند الدارقطني بسبب المخالفة "ليس بالقوي"وهي عنده ليست من باب التضعيف، بل أنه بمرتبة صدوق ،وأحاديثه تحتاج للاختبار.

مروياته: روى له البخاري في الصحيح حديثين من طريق بكر بن عبد الله المزني لم يتفرد بهما:

الأول: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ أَبُو مَعْشَرٍ البَرَّاءُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، حَدَّثَهُمْ: «أَنَّ الخَمْرَ حُرِّمَتْ، وَالخَمْرُ يَوْمَئِذٍ البُسْرُ وَالتَّمْرُ»[٥].

وأخرجه البخاري من طريق أحمد بن يونس، عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عن يونس، عن ثابت البناني، عن أنس[٦].ومن طريق مسدد، عن معتمر، عن أبيه، عن أنس[٧].

---

(١).الثقات ابن حبان: (٦/٣٦٣) .

(٢).الكاشف (١/٤٤١).

(٣).المغني في الضعفاء (١/٢٦٣).

(٤).تقريب التهذيب(ص٢٣٩).

(٥).صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر. رقم (٥٥٨٤).

(٦).صحيح البخاري (٥٥٨٠)

(٧).صحيح البخاري (٥٥٨٣)، (٥٦٢٢).

الثاني: حدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ المُزَنِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، قَالَ: بَعَثَ عُمَرُ النَّاسَ فِي أَفْنَاءِ الأَمْصَارِ، يُقَاتِلُونَ المُشْرِكِينَ،.....فَأَمَرَنَا نَبِيُّنَا رَسُولُ رَبِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنْ نُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، أَوْ تُؤَدُّوا الجِزْيَةَ، وَأَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا، أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الجَنَّةِ فِي نَعِيمٍ لَمْ يَرَ مِثْلَهَا قَطُّ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَّا مَلَكَ رِقَابَكُمْ»[1].

وله شاهد من حديث معقل بن يسار وأورده بن أبي شيبة بسند قوي من طريق عفان، قال: عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجوني، عن علقمة بن عبد الله المزني، عن معقل بن يسار[2].

ثامناً: سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بن مهدي بن عَبْد الرحمن بْن عبد كلال الحِمْيَرِيُّ، أَبُو سفيان، الحذاء، الواسطي. توفي سنة اثنتين ومئتين (خ ت)[3].

وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: متوسط الحال، ليس بالقوي[4].

(١).صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب رقم(٣١٥٩). وأخرجه في كتاب التوحيد مختصراً، باب قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ..) رقم (٧٥٣٠).

(٢).مقدمة فتح الباري(١/٤٠٥)، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٥٥٩).

(٣).انظر: تهذيب الكمال(١١/١٠٨)، وانظر: طبقات ابن سعد (٧/٣١٤)، تاريخ البخاري الكبير (ت١٧٤٤)، تاريخ بغداد(١٠/١٠٧)، سير أعلام النبلاء (٩/٤٣٢)، تهذيب التهذيب (٤/٩٩)، مقدمة الفتح(٤٠٥).

(٤).انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني، ٣٣٧.

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابن سعد: كان شيخًا ضعيفًا عنده أحاديث قليلة[١]، وقال أبو بكر بن أبي شيبة[٢]، وأبو زرعة[٣]،والْخَطِيب[٤]، والذهبي: صدوق[٥]، وقال أَبو داود: ثقة[٦]، وقال ابن قانع: صالح[٧]، وذكره ابن حبَّان فِي الثقات[٨]، وقال الذهبي في المغني: مشهور صدوق[٩].

الخلاصة: جمع الدارقطني فيه بين لفظين ليس بالقوي ومتوسط الحال، وهذا مشعر بأنه ليس من باب التضعيف؛ أراد بذلك أنه لا يصل إلى درجة القوي في الضبط والإتقان. فالأغلب قالوا عنه صدوق؛ وجمع الدارقطني بين هذين الفظين يشير إلى أنه صدوق أيضاً.

مروياته: ليس له في البخاري إلا حديث واحد وله شاهد[١٠]، وهو:

---

(١).انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٣١٤).

(٢).انظر: إكمال تهذيب الكمال (٥/٣٧١).

(٣).انظر: الجرح والتعديل(٤/٧٤) .

(٤).انظر: تاريخ بغداد: (١٠/١٠٧).

(٥).انظر: الكاشف(٤٤٦) .

(٦).انظر: تهذيب التهذيب (٤/٩٩) .

(٧).انظر: إكمال تهذيب الكمال (٥/٣٧٩).

(٨).انظر: الثقات (٨/٢٦٥).

(٩).انظر: المغني في الضعفاء(٣/٧٨٨) .

(١٠).انظر: مقدمة فتح الباري (٤٠٧).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى القَطَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ الحِمْيَرِيُّ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ وَأَكْثَرُ مَا كَانَ يُوقِفُهُ أَبُو سُفْيَانَ " يُقَالُ لِجَهَنَّمَ: هَلِ امْتَلَأْتِ، وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، فَيَضَعُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ "[١].

وللحديث أكثر من طريق كلها مرفوعة عن أبي هريرة:

من طريق عبيد الله بن سعد بن إبراهيم، عن يعقوب، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج، عن أبي هريرة [٢]، ومن طريق عبد الله بن محمد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة [٣].

تاسعاً: يَعْقُوبُ بن عَبد اللَّهِ بن سَعْدِ بن مَالِكِ ابْنِ هَانِئِ بن عَامِرِ بن أَبِي عَامِرٍ الأَشْعَرِي أَبُو الحَسَنِ ، العَجَمِيُّ، القُمِّيُّ، تُوفي سَنَةَ أربع وسبعين ومائة (خت ٤)[٤].

وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٥].

---

(١). صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، بَابُ قَوْلِهِ: {وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ} [ق: ٣٠]، (٤٨٤٩).

(٢). صحيح البخاري، (٧٤٤٩).

(٣). صحيح البخاري، (٤٨٥٠).

(٤).تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٤٤)، وانظر: الطبقات الكبرى (٣٨٢/٧)، وتاريخ البخاري الكبير (٣٩١/٨)، من تكلم فيه وهو موثق(٥٥٨)، سير أعلام النبلاء (٢٩٩/٨)، الكاشف (٣٩٤/٢)، تهذيب التهذيب، (٣٩١/١١).

(٥).العلل (٩١/٣)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣/ ٢١٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩١). ميزان الاعتدال(٤٥٢/٤)، المغني في الضعفاء(٧٥٨/٢) .

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابن معين: ثقة[١]، قَالَ النسائي: ليس به بأس[٢]، وَقَال الطبراني: ثقة[٣]، وذكره ابن حِبَّان فِي الثقات[٤]، وَقَال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني :كَانَ جرير إذا رآه قال: هذا مؤمن آل فرعون، وَقَال أيضا: سمعت أَبِي يَقُول: سمعت إِبْرَاهِيم بْن مالك القطان يقول: سمعت مُحَمَّد بْن حميد يَقُول: حَدَّثَنِي زيد بْن الحريش، قال: دخلت بغداد فاستقبلني أحمد بن حنبل ويحيى ابن مَعِين فسألوني أحاديث يعقوب القمي، فوزعوا الأوراق فيما بينهم وكتبوه وقرأته عليهم[٥]، وقال الإمام الذهبي: الإمام، المحدث، المفسر[٦]، صدوق[٧]، وقال: صَالح الحديث[٨]، وقال ابن حجر: صدوق يهم[٩].

الخلاصة: أقوال العلماء فيه لا تخرج عن كونه إما ثقة أو صدوق، فهو محتج به، والظاهر من كلام الدارقطني فيه" ليس بالقوي" أن لم يرد التضعيف

---

(١).سؤالات ابن الجنيد ص٤١٣ .

(٢).تهذيب الكمال، (٣٢/٣٤٤)، الكاشف (٢/٣٩٤) .

(٣).تهذيب الكمال، (٣٢/٣٤٤)، لسان الميزان (٧/٤٤٥) .

(٤). الثقات (٧/٦٤٥) .

(٥). الجرح والتعديل (٧/٢٣٢)، أخبار أصبهان (٢/ ٣٥١)، وهذه القصة تدل على أنه ثقة ويكتب حديثه.

(٦).سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٩٩).

(٧). الكاشف (٢/٣٩٤).

(٨). المغني في الضعفاء (٢/٧٥٨).

(٩). التهذيب (٤/ ٩٩).

المطلق وإنما غايته أنه لا يبلغ قوة صاحب الصحيح، فيكون موافقاً للعلماء.

مروياته: أخرج له البخاري تعليقاً في الطب[1] .

الخلاصة: جميع الرواة الذين قال فيهم الدارقطني "ليس بالقوي" أغلب العلماء على توثيقهم أو أنهم بمرتبة "صدوق"، ولعل الدارقطني لم يرد بعبارته تلك التضعيف المطلق، بل أراد أنهم لم يصلوا لدرجة صاحب الصحيح أو درجة الثقات الأثبات، أو أنهم يحتاجون لمتابع، وبهذا يكون الدارقطني موافقاً للنقاد في هذا على الأغلب.

وقد يكون "ليس بالقوي" يساوي صدوق أو محله الصدق وما شابه ذلك. والله أعلم.

ولم يخالف بهذا إلا بزكريا بن يحيى الطائي الذي قال فيه" ليس بالقوي" " ومتروك".

(١). مقدمة فتح الباري (٤٥٩). رواه البخاري تعليقاً ، قال: رواه القمي عن الليث.. ، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، قال البخاري: رواه القمي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «في العسل والحجم» رقم(٥٦٨٠).

المبحث الثالث:

الذين قال فيهم الدارقطني، ينظر في أمره، ويعتبر به.

بَكْرُ بْنُ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيُّ المِصْرِي توفي بعد الاربعين ومئة" (خ م د ت س فق)[1]

قال الدَّارَقُطنِيّ : ينظر في أمره[2]، وَقَال: يعتبر به[3].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال الإمام أحمد: يروى له[4]، قال ابن أبي حاتم: شيخ[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال ابن القطان: لا نعلم عدالته، هو من الشيوخ الذين لا يعرفون بالعلم كلما وقعت لهم روايات أخذت عنهم، [7]، وَقَال الذهبي: عابد قدوة[8]، وَقَال: وكان أحد الاثبات[9]، وقال: كان ذا فضل وتعبد، محله

(١).تهذيب الكمال (٤/ ٢٢٣)، تاريخ البخاري الكبير (٢/٩١)، تاريخ الإسلام (٣/ ٦٢٤)، الكاشف (١/ ٢٧٤)، تهذيب التهذيب (١/٤٨٥) .

(٢).سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٨٨).

(٣).سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ١٩).

(٤).الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٠).

(٥).الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٠).

(٦).الثقات (٦/ ١٠٣).

(٧).انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢١).

(٨).الكاشف (١/ ٢٧٤).

(٩).تاريخ الإسلام (٣/ ٦٢٤).

الصدق، واحتج به الشيخان[١]، وقال: وكان ثقة، ثبتاً، فاضلا، كبير القدر، إمام جامع الفسطاط[٢]، وَقَال ابن حجر: صدوق عابد[٣].

الخلاصة : هذا كل ما ورد فيه من كلام، وأقوال الموثقين لا تعد توثيقا في حقيقتها، كما لا تعد جرحا نحو قول أبي حاتم فيه: شيخ، والأقرب في كلامهم أنه صدوق كما قال ابن حجر، ،وكلام الدارقطني قريب من ذلك ويشعر أنه فيه ضعف محتمل؛ فهو يصلح للاعتبار؛ لهذا قال فيه الدارقطني: يعتبر به ؛ وهو موافق لقول الإمام أحمد أيضاً؛ لهذا لم يخرج له البخاري إلا حديثاً واحداً، وهو متابعة.

مروياته: له في البخاري حديث واحد في كتاب التفسير وهو متابعة[٤]:

أَخْبَرَنِي فُلاَنٌ، وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو المَعَافِرِيِّ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحُجَّ عَامًا، وَتَعْتَمِرَ عَامًا وَتَتْرُكَ الجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغَّبَ اللَّهُ فِيهِ.... [٥].

وأصل الحديث أخرجه البخاري من طريق محمد بن بشار، عن عبد الوهاب، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر[٦].

---

(١).ميزان الاعتدال (١/ ٣٤٧) .

(٢).سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٦/ ٢٠٣)

(٣).تقريب التهذيب (ص: ١٢٧).

(٤).فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٩٣).

(٥).صحيح البخاري، كتاب التفسير(٤٥١٤).

(٦).صحيح البخاري، كتاب التفسير(٤٥١٣).

المبحث الرابع:

الذين قال فيهم الدارقطني: ليس بذاك، لا شيء.

أولاً: سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ اللَّخْمِيُّ أَبُو يحيى الْمَعْرُوف بسعدان، أبو يحيى الكوفي(خ س ق) [1].

قال الدارقطني: ليس بذاك[2]. وقال مرة: لا بأس به.[3].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال دحيم: ما هو عندي ممن يتهم بالكذب[4]، وقَال أَبُو حاتم : محله الصدق[5]، وَقَال ابن حبان: ثقة، مأمون، مستقيم الأمر في الحديث[6]،قال الذهبي: صدوق[7]، قال ابن حجر: صدوق وسط[8].

الخلاصة: قول الدارقطني قريب من قولهم "صدوق أو صالح بدليل أنه جمع بين لفظين "ليس بشيء" و" لا بأس به"، وهي ليست من باب الجرح

---

(١).انظر: تهذيب الكمال، (٣٢٤/١٠)، تاريخ البخاري الكبير(١٩٦/٤)، الكاشف (٤٤٦/١)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٣٠)، تهذيب التهذيب (٤٨٧/٣).

(٢).انظر: سؤالات الحاكم(٣٥١).

(٣).انظر: العلل (٥ / ١٦٩) رقم(١٦٩٥).

(٤).ذكرها عثمان بْن سَعِيد الدارمي عن دحيم، انظر: تهذيب الكمال (١٠٨/١١)ت ٢٣٧٨.

(٥).انظر: الجرح والتعديل: (٢٨٩/٤).

(٦).انظر: الثقات: (٣٧٤/٦).

(٧).الكاشف (١/ ٤٤٦).

(٨).تقريب التهذيب (ص ٢٤٢).

عنده، وإنما غاية كلامه به، أنه لا يبلغ درجة الحفاظ ، أو أنه قليل الحديث.

مروياته: له في صحيح البخاري حديث واحد، واصل الحديث عنده من طريق أخرى عن الزهري [1].

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ قَالَ زَمَنَ الفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ»[2].

أخرجه البخاري من طريق أصبغ، عن ابن وهب، عن يونس، [3]، ومن طريق محمود، عن عبد الرزاق، عن معمر[4]،كلاهما عن ابن شهاب الزهري.

ثانياً: يزيد بن أَبي مريم ويُقال: يزيد بْن ثابت بْن أَبي مريم بْن أَبي عطاء، الشامي، أَبُو عَبد اللَّهِ الدِّمَشْقِيّ، مات سنة أربع وأربعين ومئة(خ ٤) [5].

وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: ليس بذاك[6].

---

(١).انظر: مقدمة فتح الباري (٤٠٦)، تهذيب التهذيب (٣//٤٨٧) .

(٢).صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح (٤٢٨٢).

(٣).صحيح البخاري، (١٥٨٨).

(٤).صحيح البخاري، (٣٠٥٨).

(٥). تهذيب الكمال، (٣٢/٢٤٣)، تاريخ البخاري الكبير:(٨/ ٣٦١)، الكاشف:(٢/٣٨٩)، وتاريخ الاسلام:(٦/١٥٢)، تهذيب التهذيب: (١١ / ٣٥٩)، التقريب، (٧٧٧٥)، مقدمة الفتح(٤٥٣)

(٦). سؤالات الحاكم، (٥٢٠)، المغني في الضعفاء، (٢/٧٥٣).

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

وثقه ابن مَعِين[١]، والإمام أحمد [٢] ، ودحيم[٣]، والبخاري: [٤]،وأبو حاتم[٥]،والعجلي[٦]، والذهبي[٧].وذكره ابن حِبَّان فِي كتاب "الثقات"[٨]، وَقَال أبو زرعة[٩] وابن حجر[١٠]: لا بأس به.

الخلاصة: جميع أقوال علماء الجرح والتعديل تدل على توثيقه، وعبارة الدارقطني يفهم منها التليين، والذي اراه أن هذه الأقوال لم تكن لتغيب عن الإمام الدارقطني، فهي ليست من باب التضعيف المطلق بل أراد أنه قليل الحديث غير مكثر أو أنه محل الصدوق.

مروياته: ليس له في البخاري سوى حديث واحد من رواية الوليد بن مسلم ويحيى بن حمزة كلاهما عن يزيد بن أبي مريم :

---

(١).تاريخه، (٨٩٢). وميزان الاعتدال: (٤/٤٣٩)، المغني (٢/٧٥٣).

(٢).سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (١/٨٤٠).

(٣).تاريخه، (٨٩٢). وميزان الاعتدال: (٤/٤٣٩)، المغني (٢/٧٥٣).

(٤).العلل الكبير للترمذي ، ترتيب علل الترمذي الكبير (ص٢٧٠).

(٥)..(٢) الجرح والتعديل(٩/٢٩٠).

(٦).الثقات للعجلي(١/٨٤٠).

(٧). الكاشف (٢/٣٨٩).

(٨).الثقات (٥/٥٣٦) .

(٩).(٢) الجرح والتعديل: (٩/٢٩١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٥٩).

(١٠).تقريب التهذيب(٦٠٥)، التعديل والتجريح(٣/١٢٣٦).

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ، قَالَ: أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الجُمُعَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنِ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»[1].ورواه من طريق يحيى بن حمزة عن يزيد [2].

ثالثاً: عِيسَى بن مُوسَى التَّيْمِيّ ، ويُقال: التميمي، مولاهم، أَبُو أَحْمَد البخاري الأزرق، ولقبه غُنْجَار مات سنة خمس وثمانين ومئة(خت ق) [3].

قال الدَّارَقُطْنِيّ: غنجار، لا شيء[4].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

ذكره ابنُ حبّان فِي الثقات، وقال: ربما خالف، اعتبرت حديثه بحديث الثقات، وروايته عن الأثبات مع رواية الثقات فلم أر فيما يروي عن المتقنين شيئا يوجب تركه إذا بين السماع في خبره؛ لأنه كان يدلس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم وترك الاحتجاج بما يروي عن الثقات إذا بين السماع عنهم وأما ما روى عن المجاهيل والضعفاء والمتروكين فإن تلك الأخبار كلها تلزق

---

(١). صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب المشي إلى الجمعة (٩٠٧).

(٢). صحيح البخاري (٢٨١١).

(٣).تهذيب الكمال (٢٣/٣٧)، وانظر: تاريخ البخاري الكبير: (٦/٣٩٤)، وتاريخه الصغير: (٢/٢٣٩)، سير أعلام النبلاء(٨/٤٨٧)، الكاشف: (٢/١١٣)، تهذيب التهذيب(٨/ ٢٣٢)، مقدمة فتح الباري (٤٥٨).

(٤).سؤالات السلمي للدارقطني ص٢٠٦ (١٩١)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي(٢/٢٤٢).

بأولئك دونه لا يجوز الاحتجاج بشيء منها[1].

وَقَال الحاكم: إمام عصره، وهو في نفسه صدوق محتج به في الجامع الصحيح إلا أنه إذا روى عن المجهولين كثرت المناكير في حديثه، وليس الحمل فيها عليه، فإني تتبعت رواياته عن الثقات فوجدتها مستقيمة، وقال في موضع آخر: ثقة مقبول غير أنه يروي عن أكثر من مائة شيخ من المجهولين لا يعرفون أحاديث مناكير، وربما توهم طالب العلم أنه جرح فيه وليس كذلك [2].

وَقَال البيهقي: فيه نظر[3]، وقال الخليلي: ثقة، ربما روى عن الضعفاء فالحمل على شيوخه لا عليه، والبخاري قد احتج به في أحاديث، ولا يضعفه وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعف شيوخه لا منه[4].

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء [5]، قال الذهبي: صدوق لكنه روى عن مائة مجهول[6]، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ وربما دلس، مكثر من التحديث عن المتروكين[7].

(١). الثقات(٨/٤٩٢).

(٢). ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨/٢٣٣) .

(٣). السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٤٢٤).

(٤). الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ٢٧٨)، وانظر: تهذيب التهذيب (٨/٢٣٣).

(٥).الضعفاء والمتروكون (٢/٢٤٢) .

(٦).المغني في الضعفاء (٢/٥٠١)، الكاشف(٢/١١٣).

(٧).تهذيب التهذيب:(٨ / ٢٣٢)، والتقريب: (ص٤٤١).

الخلاصة: اختلفت أقوال العلماء فيه بين التوثيق والتضعيف، فمن نظر في حاله وثقه، أو قال صدوق، ومن نظر إلى كثرة من روى عنهم من الضعفاء والمجاهيل ضعفه.

ولعل الدارقطني تكلم فيه ووصفه بهذا الوصف لكثرة مخالفته وروايته عن الضعفاء والمجاهيل متوافقاً بهذا معهم.

مروياته: ليس له في صحيح البخاري إلا رواية واحدة معلقة، وهي: وَرَوَى عِيسَى، عَنْ رَقَبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الخَلْقِ، ......) (١)

ولعل البخاري أخرجها له معلقة بسبب حاله، والمعلق خارج عن موضوع الكتاب الذي شرطه فيه اتصال السند فلا مغمز للبخاري في إخراج حديثه بهذه الصورة.

---

(١).صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ } [الروم:٢٧]، (٣١٩٢).

المبحث الخامس:

الرواة الذين قال فيهم الدارقطني: ثقة، عنده مناكير عن الضُّعَفاء، أو ثقة، في بعض حديثه اضطراب، أو اختلف قوله بين التوثيق والتضعيف.

أولاً: سُلَيْمان بْن عبد الرحمن بْن عِيسَى بن ميمون التميمي، أَبو أَيوب الدِّمَشقيّ، ابن بنت شرحبيل بْن مسلم الخولاني، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين(خ ٤)[١].

وقال الدّارَقُطْنيّ: ثقة، عنده مناكير عن الضُّعَفاء[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال يحيى بْن مَعِين: ليس به بأس[٣]، وقال العجلي : ثقة[٤].، وَقَال أبو داود: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس[٥]. وَقَال النَّسائي: صدوق[٦]. وقال ابن أبي

---

(١). تهذيب الكمال (٢٦/١٢)، وانظر: وتاريخ البخاري الكبير: (٤/ ١٨٣٨)، سير أعلام النبلاء:(١١ / ١٣٦)، والكاشف (٤٦٢/١)، ومن تكلم فيه وهو موثق، ميزان الاعتدال، (٢ / ٣٤٨٧)، تهذيب التهذيب(٢٠٧/٤).

(٢). قال الحاكم: قلت للدارقطني: سُلَيْمان بْن عَبْد الرحمن؟ قال: ثقة. قلت أليس عنده مناكير؟ قال: حدث بها عَنْ قوم ضعفاء، فأما هو فثقة. انظر: سؤلات الحاكم (٣٣٩).

(٣).انظر: سؤالات ابن الجنيد، (٤١). وعَنْ يَحْيَى بْن مَعِين إنه قال: ليس بالمسكين بأس إذا حدث عن المعروفين.

(٤).الثقات (١/ ٤٣٠) .

(٥).انظر: سؤالات الآجري (٥ / ١٦).

(٦).انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٨).

حاتم: صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عَنِ الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميز[١]، وَقَال بن حبان: يعتبر حديثه إِذَا روى عن الثقات المشاهير، فأما إذا روى عن المجاهيل ففيها مناكير[٢].

وقال الذهبي: ثقة، لكنه مكثر عن الضعفاء[٣]، وقَال في كتابه من تكلم فيه وهو موثق: احتج به البخاري وهو حافظ يأتي بمناكير كثيرة، وَقَال ابن حجر: صدوق يخطئ[٤].

الخلاصة: كلام الدارقطني فيه موافق لما عليه علماء الجرح والتعديل فهو ثقة، وهو في نفسه مقبول؛ وأما المناكير فمن قبل شيوخه الضعفاء والمناكير؛ فانتقى البخاري سبع روايات من حديثه، ليس فيها رواية عن الضعفاء، حيث سبر مروياته وانتقى الصحيح منها، فهو من شيوخه وهو أعرف بهم.

مروياته: له في صحيح البخاري سبع روايات، مقرونة أو في المتابعات، منها أربع روايات عن الوليد بن مسلم وهي: في كتاب بدء الخلق وتابعه المغيرة[٥] .وفي كتاب تفسير القرآن مقروناً بموسى بن هارون[٦]، وفي كتاب

(١).الجرح والتعديل (٤/ ١٢٩) .

(٢).انظر: الثقات (٨/٤٥٣)

(٣).الكاشف (١/ ٤٦٢).

(٤).تقريب التهذيب (٢٥٣).

(٥).صحيح البخاري، (٣٢٩٢).

(٦).صحيح البخاري، (٤٦٤٠).

أصحاب النبي[١]، وفي كتاب الأدب[٢].

وعن محمد بن حمير في كتاب مناقب الأنصار[٣] ، وعن سعدان بن يحيى في كتاب المغازي[٤]، وعن عيس بن يونس، مقروناً بعلي بن حجر[٥].

ثانياً: عَبد اللَّهِ بْن المثنى بْن عَبد اللَّهِ بْن أنس بْن مالك الأَنْصارِيّ، أَبُو المثنى البَصْرِيّ، توفي سنة ثمنين ومئة (خ ت ق) [٦].

اختلف قول الدارقطني فيه، فقال: ثقة، وقال مرة: ضعيف[٧]، وفي سؤالات الحاكم: ثقة حجة[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

وثقه الترمذي[٩]، والعجلي[١٠]،وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[١١].

---

(١).صحيح البخاري، (٣٧٣٧).

(٢).صحيح البخاري، (٦١٦٥).

(٣).صحيح البخاري، (٣٩١٩).

(٤).صحيح البخاري، (٤٢٨٢).

(٥).صحيح البخاري، (٥١٨٩).

(٦).تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥)، وانظر: تاريخ البخاري الكبير (٥/ ٢٠٨)، تاريخ الإسلام (٤/ ٦٧٢)، الكاشف (١/ ٥٩٢)، مقدمة فتح الباري (١/ ٤١٦).

(٧).تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٨).

(٨).انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٣٣).

(٩).سنن الترمذي (٤/ ٣٤٣).

(١٠).الثقات للعجلي (ص: ٢٧٦)

(١١).انظر تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٨).

قال: يحيى بن معين[١]، وأبو زرعة[٢] ، وأبو حاتم[٣]: صالح، وزاد أبو حاتم: شيخ[٤]، وقال ابن معين مرة: ليس بشيء[٥]، وقال أبو داود: لا أخرج حديثه[٦]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٧]، وقال العقيلي: ولا يتابع على أكثر حديثه[٨]، قال أبو سلمة كان ضعيفا في الحديث[٩]، وقال زكريا الساجي: ضعف لم يكن صاحب حديث[١٠]، وقال الأزدي: روى مناكير[١١]، وقال التبوذكي: حدثنا عبد الله بن المثنى، ولم يكن في القريتين بعظيم، منكر الحديث[١٢]، قال الذهبي صدوق لينه بعضهم[١٣]، قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط[١٤].

الخلاصة: وثقة بعض العلماء، وجرحه البعض، واختلف فيه كلام الدارقطني

---

(١).الجرح والتعديل (٥/ ١٧٧).

(٢).الضعفاء لأبي زرعة ، (٣/ ٨٩٥).

(٣).الجرح والتعديل (٥/ ١٧٧) .

(٤).الجرح والتعديل (٥/ ١٧٧)

(٥).انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٨).

(٦). سؤالات الآجري (ص: ٢٣٣).

(٧).انظر تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥)،:

(٨)..الضعفاء الكبير (٢/ ٣٠٤).

(٩).انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٣٧).

(١٠).انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٩) ، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٨)

(١١).انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٨).

(١٢).انظر: تاريخ الإسلام (٤/ ٦٧٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٨).

(١٣). ديوان الضعفاء (ص: ٢٢٨).

(١٤).تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

فمرة قال: ثقة يحتج به، ومرة قال: ضعيف، وهو بهذا موافق لعلماء الجرح والتعديل؛ حيث جمع بين أقوالهم فأشار بقوله: ثقة، إلى عدالته، وقوله ضعيف يدل على كثرة الخطأ في حديثه.

لهذا؛ انتقى البخاري من رواياته ما كان ضابطاً فيها، فروى له من طريق عمه ثمامة؛ لأنه ضابط لروايته، وانتقى من رواية غيره ما توبع عليه.

قال ابن حجر: لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة فعنده عنه أحاديث، وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس حديثا توبع فيه عنده وهو في فضائل القرآن، وأخرج له أيضا في اللباس عن مسلم بن إبراهيم عنه عن عبد الله بن دينار عن بن عمر في النهي عن الفزع بمتابعة نافع وغيره عن بن عمر [1].

مروياته: له ثمان روايات عن عمه ثمامة، منها ما كررها واختصرها، وله رواية عن عمه مقروناً بثابت البناني، وله رواية في النهي عن القزع عن عبد الله بن دينار وقد توبع عليها.

أولاً: روايته عن عبد الله بن دينار، وقد توبع فيها، وهي:

حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع»[2].

وأخرجها من طريق ابن جريج عن عبيد الله بن حفص عن عمر بن نافع،

---

(١).فتح الباري لابن حجر (١/ ٤١٦).

(٢).صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب القزع (٥٩٢١). (٥٩٢٠)

عن نافع عن ابن عمر[١].

ثانياً: روايته عن عمه ثمامة مقرونا بثابت البناني: حدثنا معلى بن أسد، حدثنا عبد الله بن المثنى، قال: حدثني ثابت البناني، وثمامة، عن أنس بن مالك، قال: " مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد " قال: «ونحن ورثناه»[٢].

وأخرجها من طريق محمد بن بشار عن يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس[٣]ومن طريق حفص بن عمر عن همام عن قتادة عن أنس[٤].

ثالثاً: له في البخاري ثمان روايات عن عمه ثمامة، وأكثرها مكرر، وقد توبع فيها، وهي:

[(٩٤)، (٩٥)، (٦٢٤٤)]، [(١٠١٠)، ٣٧١٠]، [(١٤٥٤)، (١٤٤٨)، (١٤٥٠)، (١٤٥٣)، (١٤٥٥)، (٢٤٨٧)، (٦٩٥٥)] (٣١٠٦)، (٥٨٧٨)، (٥٨٧٩)] (٤٥٥٥)، (٤٧٨٣)، (٦٢٨١)، (٧١٥٥).

وتتبع الدارقطني الإمام البخاري في حديثين عن ثمامة، حديث الصدقات[٥]، وحديث كان نقش الخاتم ثلاثة أسطر[٦]، لأنه لم يسمعها ثمامة من أنس، ولا

---

(١).صحيح البخاري، (٥٩٢٠)

(٢).صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، (٥٠٠٤).

(٣).صحيح البخاري، (٣٨١٠)،.

(٤).صحيح البخاري، (٥٠٠٣).

(٥).صحيح البخاري(١٤٥٤).

(٦).صحيح البخاري، (٣١٠٦).

سمعها عبد الله بن المثنى من عمه ثمامة[1]. وقد رد ابن المديني على ذلك

قال علي بن المديني: "قال: عبد الله بن المثنى: دفع إلى ثمامة هذا الكتاب. قال: وحدثنا حماد قال أخذت من ثمامة كتاباً عن أنس نحو وهذا"[2]. وكذلك قال حماد بن زيد عن أيوب أعطاني كتاباً فذكر هذا[3].

ثالثاً: يَحْيَى بن أيوب الغافقي، أَبُو العباس المِصْرِي، مات سنة ثلاث وستين ومئتين، (ع)[4].

وقال الدارقطني: ثقة[5]، وقال: في بعض حديثه اضطراب[6].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

وثقه ابن معين[7]، وقال في موضع أخر: صالح[8]، والبخاري[9]، وقال مرة: صدوق[10]، والعجلي[1]، والذهبي[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

---

(١).الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٢٥١).

(٢).الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٢٥٢).

(٣).المرجع السابق (ص: ٢٥٢).

(٤).تهذيب الكمال (٣١/ ٢٣٣)، وانظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٦)، تاريخ البخاري الكبير (٨/ ٢٦٠)، تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ٥٤٠)، الكاشف (٢/ ٣٦٢).

(٥).علل الدارقطني (١٤/ ٩٥)، سنن الدارقطني (٣/ ١٢٨).

(٦).سنن الدارقطني (١/ ١١٣)، الكاشف (٢/ ٣٦٢).

(٧).تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ٩٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٨).

(٨).الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٨).

(٩).تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٦).

(١٠).العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٨).

قال ابن سعد: كان منكر الحديث[٤]، وقال الإمام أحمد: إذا حدث من حفظه يخطئ، وإذا حدث من كتاب فليس به بأس [٥]، وقال: سيئ الحفظ[٦]، وقال الساجي: صدوق يهم[٧]، قال أبو حاتم: ومحل يحيى الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به[٨]، وقال النسائي: ليس به بأس[٩]، وقال مرة: ليس بذاك القوي[١٠]، وقال في موضع آخر: عنده أحاديث مناكير، وليس هو بذلك القوي في الحديث [١١]، وقال ابن عدي بعد ذكر بعض ما ينكر عليه من الأحاديث ويحيى بن أيوب له أحاديث صالحة ٠٠٠ وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم، ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي عن حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به[١٢]، وقال ابن شاهين: ليس به بأس[١]، وقال الحاكم:

---

(١).الثقات للعجلي (ص: ٤٦٨).

(٢).ديوان الضعفاء (ص: ٤٣١).

(٣).الثقات لابن حبان (٧/ ٦٠٠).

(٤).الطبقات الكبرى (٧/ ٥١٦).

(٥).شرح علل الترمذي (٢/ ٧٦٦).

(٦).العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٥٢).

(٧).تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٦).

(٨).الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٨).

(٩).الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٠٧).

(١٠).السنن الكبرى للنسائي (٣/ ١٧٢).

(١١).السنن الكبرى للنسائي (٩/ ١٤٣).

(١٢).الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٥٩).

إذا حدث من حفظه فيخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس[٢]، وقال الإسماعيلي: لا يحتج به[٣]، وقال ابن القطان الفاسي: هو ممن علمت حاله، وإنه لا يحتج به[٤]، قال الذهبي: صدوق[٥]، وقال: صالح الحديث[٦]، وقال: حديثه فيه مناكير[٧]، وقال في موضع آخر: ينفرد بغرائب كغيره من الأئمة[٨]، وقال: له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث[٩]، وقال ابن حجر: صدوق، ربما أخطأ[١٠].

الخلاصة: كلام الدارقطني موافق لما عليه العلماء هو ثقة، ولكنه مضطرب، يخالف الثقات ويأتي بمناكير وغرائب، والمشكلة عنده بسوء الحفظ، فإذا حدث من حفظه فلا يحتج بحديثه ، وأما إذا حدث من كتابه فلا بأس به فهو حسن الحديث كما قال الذهبي؛ لهذا لم يخرج له البخاري حديثاً تفرد به.

---

(١).تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢٦٠).

(٢).تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٧).

(٣).انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٧).

(٤).تهذيب التهذيب (١١/ ١٨٧).

(٥).من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٥٣٧).

(٦).الكاشف (٢/ ٣٦٢).

(٧).تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٧).

(٨).تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ٥٤٠)

(٩).سير أعلام النبلاء (٧/ ١٢٠).

(١٠).تقريب التهذيب (ص: ٥٨٨).

مروياته: **له في صحيح البخاري إحدى عشرة رواية، وكرر منها روايتين، وجميعها في المتابعات، ولم يتفرد بها:**

منها سبع روايات عن حميد بن أبى حميد الطويل (٢٤١)، (٣٩٣)، [(٤٠٢)، (٤٤٨٣)]، [(٥٧٢)، (٥٨٧٠)]،(٥٥٦)، (١٩٨٢)، (٢٤٨١).

وله روايتان عن يزيد بن أبي حبيب بمتابعة الليث (٨٢٨)، و بمتابعة سعيد بن أبي أيوب (١٨٦٦).

وله رواية عن عبدالله بن أبي جعفر بمتابعة عمرو بن حريث(١٩٥٢)، ورواية عن يحيى بن سعيد، بمتابعة الليث(٣٣٣٦).

المبحث السادس:

الذين قال فيهم الدارقطني: خالف البخاري الناس فيه.

عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عَبد اللَّهِ بن دينار القرشي العدوي، المدني، مولى عَبد اللَّهِ بْن عُمَر بْن الخطاب، مات سنة سبعين ومئة (خ د ت س) [1].

قال الدارقطني: خالف البخاريُّ الناسَ فيه، وليس هو بمتروكٍ[2]، وقال: حدث بأحاديث يسيرة، وقد احتج البخاري به، وغمزه يحيى بن سعيد[3]، وقال: غيره أثبت منه[4]،وقال: أخرج عنه البخاري وهو عند غيره، ضعيف فيعتبر به[5].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال بن معين: حدث يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وحدث عنه الأشيب وحدث عنه أبو النضر فحسبه أن يحدث عنه

(١). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/ ٢١٠)، وانظر: الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٣)، تاريخ الإسلام (٤/ ٤٣٦)، من تكلم فيه وهو موثق ت الرحيلي (ص: ٣٣٤)، مقدمة فتح الباري (١/ ٤١٧).

(٢). سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢١٢).

(٣).سؤالات الحاكم (٣٧٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٧).

(٤).الإلزامات والتتبع ص ٢٠١

(٥). سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٤٢)

يحيى بن سعيد[١]، وقال مرة: في حديثه ضعف[٢]، وقال علي بن المديني صدوق[٣] ، وقال في موضع آخر: ما حدث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد فأفسده العراقيون، لقنوه وهو ضعيف فيه [٤]، وقال أبو داود: حدث عنه يحيى القطان[٥]، وقال: أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٦]، وقال أبو القاسم البغوي: صالح الحديث [٧]، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يُتابَع عليه، مع فحش الخطأ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل الجُعْفي البخاري ممن يحتجُّ به في كتابه ويترك حماد بن سلمة[٨]، وقال ابن عدي :وبعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء [٩]، قال ابن شاهين: ضعيف[١]،ولينه الحاكم[٢] ، قال

---

(١)..تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٣١١).

(٢) .تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٤/ ٢٠٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٤).

(٣). انظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٧).

(٤). انظر: التعديل والتجريح للباجي(٢/٨٧٠).

(٥).سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ١٠٨). الظاهر أن أبا داود قصد بعبارته هذه توثيق هذا الراوي لأن يحيى بن سعيد القطان لا يحدث غالباً إلاّ عن ثقة،

(٦).الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٤).

(٧).انظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٢٠٧).

(٨). المجروحين (٢/٥١).

(٩).الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٨٨).

الرازي: لا يحتج به[3]، وقال الذهبي: صالح الحديث وقد وثق، وحدث عنه يحيى بن سعيد مع تعنته في الرجال[4]، وقال الذهبي مرة: ثقة ونقل قول ابن معين: في حديثه ضعف[5]، وقال ابن حجر :صدوق يخطئ[6].

الخلاصة: قد تكلم أكثر النقّاد في عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ومالوا إلى تضعيفه، ولم يقولوا في عدالته شيئا، ولم يطرحوه بمرة، بل صرحوا أنه يحتمل، وأنه ممن يكتب حديثه؛ وقد روى عنه يحيى بن سعيد القطان "المعلوم بالتشدد" في الرواية عن الرجال، وحسبه ذلك شهادة له لصحة حديثه.

ولعل السبب الذي دفع علماء النقد بالقول في تليينه وتضعيفه في الحديث هو ما انفرد به عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فُحش الخطأ في روايته، كما ذكر ابن حبان ذلك. بالإضافة إلى ذلك سبب كلام الدارقطني فيه؛ لروايته حديث أبي حازم عن سهل بن سعد "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها"، وقد روى له البخاري ما توبع عليه.

مروياته: له في صحيح البخاري عشر روايات، منها روايتان مكررتان، ثمان روايات عن أبيه، وواحدة عن زيد بن أسلم، وواحدة فيها الزيادة وهي عن

---

(١).تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٢٧)

(٢).من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣٣٦).

(٣). انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٩٦).

(٤).المغني في الضعفاء (٢/ ٣٨٢).

(٥).ديوان الضعفاء (ص: ٢٤٣).

(٦).تقريب التهذيب (ص: ٣٤٤).

أبي حازم.

وجميع الرويات قد توبع عليها، باستثناء روايتين: في أبواب الاستسقاء[١]، وكتاب المغازي[٢] وهما موقوفتان على ابن عمر.

(١٧٣)، (٦٩٤)، (١٠٠٨)، [(١٤٠٣)،(٤٥٦٥)] (٢١٥٩)، (٢٨٨٧)، (٢٨٩٢)، ٤٢٤٣)، [(٤٦٨٨)،(٣٣٩٠)] (٧٠٤٣).

وقد ذكر الحاكم أن البخاري احتج به في مواضع كثيرة من جامعه، وأن الدارقطني لم يتكلم في شيء من ذلك إلا في زيادة رواها عبد الرحمن في حديث فضل الرباط في سبيل الله.

قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل بن سعد "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها" الحديث، ولم يقل هذا غير عبد الرحمن، وغيره أثبت منه وباقي الحديث صحيح، قال ابن حجر: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ...... قد تفرد بهذه الزيادة[٣].

والحديث الذي استنكر منه مما خرج عنه البخاري وهو[٤]:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

---

(١).صحيح البخاري (١٠٠٨).

(٢).صحيح البخاري (٤٢٤٣).

(٣).ذكر هذا ابن حجر في الفصل الثامن، في سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري.: فتح الباري (١/ ٣٦٢). وانظر: الإلزامات والتتبع (ص: ٢٠١)

(٤). فتح الباري لابن حجر (١/ ٤١٧).

بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا العَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوِ الغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا»[1].

والحديث أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن مسلمة، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل، بدون الزيادة[2]، وأخرجه الترمذي[3] وأحمد[4] من طريق أبي النضر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار به.

---

(١).صحيح البخاري (٢٨٩٢). .

(٢).صحيح البخاري (٦٤١٥).

(٣).سنن الترمذي (١٦٦٤).

(٤).مسند الإمام أحمد (٥/٣٣٩).

المبحث السابع:

الرواة الذين قال فيهم الدارقطني: صدوق، كثير الخطأ أو صدوق، كثير الوهم .

أولاً: عثمان بن الهيثم بن جَهْم بن عيسى بن حسان بن المنذر، وهو الأشج العصري العبْديّ، أبو عَمْرو المؤذِّن، مَاتَ سنة عشْرين وَمِائَتَيْنِ(خ سي)[١].

قال الدارقطني صدوق كثير الخطأ[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال الساجي: صدوق، ذكر عند أحمد بن حنبل فأومأ إلى أنه ليس بثبت ... ولم يحدث عنه"[٣]، قال أبو حاتم: كان صدوقاً، غير أنّه كان بآخره يُلَقَّن[٤]، وقال ابن قانع: صالح[٥]،ذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن

(١).انظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٥٠٢)، سير أعلام النبلاء(٢٠٩/١٠)، تاريخ البخاري الكبير(٢٥٦/٦)، من تكلم فيه وهو موثق (٣٦٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٧).

(٢).انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٤٥ رقم ٤٠٨، ولفظه: "صدوق كثير الخطأ"، المغني في الضعفاء: (٢ /٤٢٩) .

(٣).انظر: تهذيب التهذيب: (١٥٨/٧).

(٤).انظر: الجرح والتعديل(١٧٢/٦) .

(٥).انظر: إكمال تهذيب الكمال(١٩١/٩).

(٦).الثقات: (٤٥٣/٨) .

حجر: ثقة، تغير فصار يتلقن[1].

الخلاصة: أنه ثقة، لكنه تغير بأخرة، فقبل التلقين، ولأنه ثقة احتج به البخاري، وروى عنه الأئمة، وأما قول الدَّارَقُطْنِيّ فيه، فيحمل على أن ذلك كان منه بأخرة، ويدل على ذلك قول أبي حاتم فيه، فيتوقف فيه إلا إذا عرفنا من روى عنه قبل تغيره، والبخاري أدرى برواية شيوخه. والله أعلم.

مروياته: له في الصحيح ستة أحاديث ، اثنان منهما مكرران، وواحد رواه تعليقا[2].

فروى له حديث أبي هريرة في فضل آية الكرسي، ذكره في مواضع عنه مطولا ومختصرا جميعها رواها عن عوف معلقة[3].

وله حديثان مكرران عن عوف: الأول: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ أَيَّامَ الجَمَلِ، لَمَّا بَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فَارِسًا مَلَّكُوا ابْنَةَ كِسْرَى قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»[4].

وله شاهد عن أبي بكرة في الصحيح[5].

(١) انظر: تقريب التهذيب(٣٨٧).

(٢) روياته في الصحيح، (٦٦٦٥) ، (٥٩٣٠)، (٥١٩٨) ، (٤٤٢٥) ، (٣٢٧٥) ، (١٧٧٠).

(٣) صحيح البخاري، (٢٣١١)، (٣٢٧٥)، (٥٠١٠).

(٤) صحيح البخاري،(٧٠٩٩)، (٤٤٢٥).

(٥) المصدر السابق.

والثاني: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اطَّلَعْتُ فِي الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»[١].وله متابع عن سلم بن زرير[٢].

وروى له حديثين، عن محمد بن يحيى الذهلي عنه عن بن جريج[٣] وحديث عن أبي جريج مباشرة[٤].

وبهذا تكون جميع رواياته قد توبع عليها ولم يتفرد بأي رواية.

ثانياً: عمرو بن مرزوق البصري: أَبُو عُثْمَان البَصْرِيّ مات سنة أربع وعشرين ومئتين (خ د)[٥].

قال الدَّارَقُطْنِيّ: صدوق، كثير الوهم[٦].

(١). صحيح البخاري، (٦٥٤٦)، (٥١٩٨).

(٢). صحيح البخاري، (٦٤٤٩).

(٣). صحيح البخاري، (٥٩٣٠)،(٦٦٦٥).

(٤). صحيح البخاري، (١٧٧٠).

(٥). تهذيب الكمال(٢٢/٢٢٤)، انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٣٠٥)، وتاريخ البخاري الكبير:(٦ / ٢٦٧٧)، وتاريخه الصغير:(٢ / ٣٥١)، سير أعلام النبلاء: (١٠ / ٤١٧)، والكاشف:(٢/٨٨)، ومن تكلم فيه وهو موثق (٤٠٨) تهذيب التهذيب:(٨/٩٩) .

(٦).سؤالات الحاكم، (ص ٢٥٢) (٤٢٣).

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[١]، قال بْن مَعِين: ثقة مأمون صاحب غزو وقرآن وفضل[٢]، وقال: ليس به بأس[٣]، وَقَال عَلِيّ بْن المديني يقول: اتركوا العُمَرين: يعني عَمْرو بْن مرزوق، وعَمْرو بْن حكام[٤].

وقال الإمام أحمد: ثقة مأمون وأثنى عليه[٥]، وقال أبو زرعة: سمعت أحمد بْن حنبل، وقلت له: إن علي بن المديني يتكلم في عَمْرو بن مرزوق؟ فقال: عَمْرو بْن مرزوق رجل صالح لا أدري ما يقول عَلِيّ! [٦]، وَقَال أبو زرعة: سمعت سُلَيْمان بْن حرب، وذكر عمرو بْن مرزوق، فقال: جاء بما ليس عندهم فحسدوه[٧]، وقال الساجي: صدوق من أهل القرآن والجهاد[٨]، وكان يحيى بن سَعِيد القطان لا يرضى عَمْرو بن مرزوق في الحديث[٩]، وقال العجلي: ضعيف

(١).الطبقات الكبرى،(٧ / ٣٠٥) .

(٢).انظر: تهذيب الكمال (٢٢/٢٢٤)، التعديل والتجريح (٣/٩٧٤).

(٣). تاريخ ابن معين (٤/٣٠٣)..

(٤). الضعفاء الكبير، (٣/٢٩٣)، وانظر: علل أحمد:(١ / ٣٥٣).

(٥).انظر: تهذيب الكمال (٢٢/٢٢٤).

(٦).انظر: الجرح والتعديل(٦/٢٦٣)

(٧).انظر: تهذيب الكمال(٢٢/٢٢٤)، الجرح والتعديل:(٦/٢٦٣).

(٨).انظر: تهذيب التهذيب (٨/١٠١) .

(٩).انظر: الجرح والتعديل(٦/٢٦٣)، والمغني في الضعفاء(٢/٤٨٩)، الضعفاء لابن الجوزي(٢/٢٣٢).

ليس بشيء[١].

وَقَال أَبُو حاتم: كان ثقة من العباد، ولم نجد أحدًا من أصحاب شعبة كتبنا عنه كان أحسن حديثا منه[٢]، قال ابن حبان: ربما أخطأ، لم يكثر خطؤه حتى بعدل به عن سنن العدول، ولكنه أتى بما لا ينفك منه البشر[٣]، وقال ابن شاهين: ليس بشيء[٤]، وَقَال الحاكم: سيء الحفظ[٥]، وَقَال الأزدي: كان علي بن المديني صديقا لأبي داود، وكان أبو داود لا يحدث حتى يأمره علي وكان ابن مَعِين يطري عَمْرو بن مرزوق ويرفع ذكره[٦]، وقال الذهبي: ثقة مشهور[٧]، وقال: ثقة فيه بعض الشيء[٨]، قال ابن حجر: ثقة فاضل له أوهام[٩].

الخلاصة: تكلم فيه أقرانه، ابن المديني، والقطان، ولم يفسروا جرحهم، فلا يقبل، وهذا حسب ما قرره أئمة الحديث في هذا الأمر، ولا سيما وقد تقدم عن الإمام أحمد ما ينفي وجود جارح فيه، وقال سليمان بن حرب فيه أيضاً:

(١). تاريخ الثقات (٣٧٠).

(٢).انظر: الجرح والتعديل: (٦/٢٦٣)، والمغني في الضعفاء:(٢/٤٨٩) .

(٣).الثقات (٨/٤٨٤).

(٤).انظر: تاريخ أسماء الضعفاء والمتروكين ص١٤١.

(٥).انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ١٠١).

(٦).انظر: تهذيب التهذيب (٨/١٠١) ، سير أعلام النبلاء(١٠/٤١٧).

(٧). المغني في الضعفاء (٢/٤٨٩) .

(٨). الكاشف (٢/٨٨) .

(٩).انظر: تقريب التهذيب (٥١١٠) .

"جاء بما ليس عندهم فحسدوه".

لكن الظاهر أنه يخطئ بسبب سوء حفظه، وهذا ما ذكره ابن حبان والحاكم.

وأما الدَّارَقُطْنِيّ فلم يذكر أنه كثير الخطأ على إطلاقه؛ لأنه لو كان كثير الخطأ لما وثقه أكثر علماء الجرح والتعديل، فجمع الدارقطني بين اللفظين "صدوق، وكثير الخطأ"، فكثرة الخطأ هي التي زحزحته من الثقة إلى صدوق؛ لهذا (ولم يخرج له البخاري احتجاجا)[1]؛ وبهذا يكون الدارقطني موافق لما عليه العلماء.

مروياته: لم يخرج عنه البخاري في الصحيح سوى حديثين، حديث بمتابعة آدم بن أبي إياس وغندر وغيرهما عن شعبة، والثاني مقرونا بعبد الصمد.

الأول: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، قال: وحدثنا عمرو، أخبرنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن مرة، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»[2].

تابعه وكيع[3]، وآدم[4]، ....

(١).انظر: مقدمة فتح الباري(٤٣١).

(٢).صحيح البخاري(٣٤١١)

(٣).صحيح البخاري(٦٨٧١)

(٤).صحيح البخاري(٣٤٣٣)

وغندر[١]، كلهم عن شعبة.

والثاني: مقروناً بعبد الصمد: حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا عبد الصمد، حدثنا شعبة، حدثنا عبيد الله بن أبي بكر، سمع أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ح وحدثنا عمرو وهو ابن مرزوق، حدثنا شعبة، عن ابن أبي بكر، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " أكبر الكبائر: الإشراك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، ... [٢].

(١).صحيح البخاري(٥٤١٨)

(٢).صحيح البخاري(٦٨٧١)

المبحث الثامن:

الرواة الذين قال فيهم الدارقطني: كثير المخالفة والوهم أو يخالف الثقات.

أولاً: عِمْـران بـن داور العمـي، أَبُـو العـوام القطـان البَصْـرِي مـات بـين الستين والسبعين، (خت ٤) [1].

وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: كثير المخالفة والوهم [2].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال يحيى بن مَعِين: ضعيف، ليس بالقوي[3]،وقال في موضع آخر: ليس هو بشيءٍ[4]. وَقَال عنه أيضا: كان يرى رأي الخوارج، ولم يكن داعية[5]، وَقَال الإمام أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث[6]،ونقل ابن حجر عن البخاري

---

(١).تهذيب الكمال، (٣٢٨/٢٢)، وانظر: طبقات ابن سعد:(٧ / ٢٨٤)، تاريخ البخاري الكبير: (٢٨٦٨/٦)، سير أعلام النبلاء:(٢٨٠/٧)، تهذيب التهذيب: (٨ / ١٣٠) مقدمة فتح الباري (٤٥٣).

(٢).سؤالات الحاكم(٤٤٥).

(٣). تاريخ ابن معين (١ / ٦٩).

(٤).المرجع السابق (١٥٧/٤).

(٥).المرجع السابق (١٥٧/٤). .

(٦).الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٨).

قوله: صدوق يهم[١]، وَقَال العجلي: ثقة[٢] ، قال أبو داود: من أصحاب الحسن، وما سمعت إلاَّ خَيْرًا. وَقَال: ضعيف[٣] ، وَقَال النَّسائي: ضعيف[٤]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٥]، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات[٦].وَقَال ابْن عدي: وهو ممن يكتب حديثه[٧]، وَقَال ابن حجر: صدوق يهم ورمي برأي قال عَمْرو بْن علي: كان عَبْد الرحمن بْن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدث عنه، وقد ذكره يحيى يوما فأحسن الثناء عليه[٩]، وَقَال مُحَمَّد بْن المنهال، عَنْ يزيد بْن زريع: كان حروريا وكان يرى السيف على أهل القبلة[١٠].

الخلاصة: مختلف فيه والغالب أنه كما قال ابن حجر والذهبي أنه صدوق يهم، ووصف الدارقطني له بالوهم وكثرة المخالفة معتبر ؛ لهذا أخرج له

---

(١).تهذيب التهذيب (١٢/ ١٩١).

(٢).الثقات للعجلي(١ / ٣٧٣) .

(٣).سؤالات الآجري: (٣ / ٣٢٥).

(٤).الضعفاء والمتروكون، (١/٨٥).

(٥).الضعفاء الكبير(٣/٣٠٠)

(٦).الثقات(٧/ ٢٤٣).

(٧).الكامل في الضعفاء (٦/١٦٢).

(٨).التقريب(٤٢٩) ت ٥١٥٤.

(٩).(١) الضعفاء الكبير، (٣/٣٠٠).

(١٠).المعرفة والتاريخ، الفسوي(٢/٢٥٨)، قال ابن حجر : في قوله حرورياً نظر ؛ ولعله شبه بهم التهذيب(٢/٢٥١).

البخاري معلقا[(١)]، والمعلق خارج عن شرط الصحيح كما هم معلوم، فلا يعاب عليه ذلك.

مروياته: له رواية واحدة معلقة: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ القَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي الخَوْفِ فِي غَزْوَةِ السَّابِعَةِ، غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ» [(٢)].

ثانياً: عُثْمَان بن فرقد العطار، أبو معاذ، ويُقال: أبو عَبد اللَّهِ البَصْرِيّ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئتين. (خ ت)[(٣)].

قال الدارقطني: يخالف الثقات[(٤)].

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قَال أبو زرعة الرازي: ضعيف الحديث [(٥)]، قال أبو حاتم : شيخ، والحديث الذي رواه عن جعفر بن محمد ... أنه ألقى في قبر النبي صلى الله

---

(١). مقدمة فتح الباري (٤٥٨).

(٢). صحيح البخاري، رقم (٤١٢٥).

(٣).تهذيب الكمال (١٩/ ٤٧٥)، وانظر: تاريخ البخاري الكبير(٦/٢٢٩٤)، ميزان الاعتدال (٣/٥٥٥٣)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٨)، إكمال تهذيب الكمال (٩/١٨١)، تهذيب التهذيب:(٧/ ١٤٨)، مقدمة فتح الباري(٤٢٣).

(٤).سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٤٤ رقم ٤٠٥.ال

(٥). الضعفاء، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ضمن كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (١/٣٢٣).

عليه وسلم قطيفة، حديث منكر[١].

وذكره ابن حبّان في الثقات. وقال: مستقيم الحديث[٢]، وذكره ابن خلفون في كتاب الثقات[٣]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال: قال أبو الفتح الأزدي: يتكلمون فيه[٤]، وقال الذهبي: صدوق، تُكُلّمَ فيه[٥] وقال: وُثِّق، وقد لينه بعضهم[٦]، وقال: لا يحتج به، ضعفه بعضهم[٧]، ووثقه بعضهم وقال: وما علمت به بأسا[٨]، وَقَال ابن حجر: صدوق ربما خالف[٩].

الخلاصة: اختلف فيه العلماء بين التوثيق والتضعيف، وجرحه بعضهم جرحاً غير مفسر، ولعله نزل من مرتبة الثقات بسبب المخالفة، وقد وافق الدَّارَقُطْنِيّ قولهم بذلك، ولكن لا نعلم منه مقدار هذه المخالفة، فيكتب حديثه للاختبار.

مروياته: أخرج له البخاري حديثين:

---

(١).الجرح والتعديل: (٦ / ١٦٤)، تهذيب الكمال (١٩/ ٤٧٥).

(٢). الثقات (٧ / ١٩٥)، مقدمة فتح الباري (٤٢٣).

(٣).إكمال تهذيب الكمال (٩/ ١٨١)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٤٨).

(٤).الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٧٢).

(٥).من تكلم فيه وهو موثق ص: ٣٦٩.

(٦).المغني في الضعفاء (٢/ ٤٢٨)، تاريخ الإسلام (٤/ ١١٦٧).

(٧).ديوان الضعفاء ص٢٧٢.

(٨).ميزان الاعتدال (٣/ ٥٢).

(٩).تقريب التهذيب (ص: ٣٨٦).

الأول: أخرجه مقروناً بعبد الله بن نمير:

حدثني إسحاق، حدثنا ابن نمير، أخبرنا هشام، ح وحدثني محمد بن سلام، قال: سمعت عثمان بن فرقد، قال: سمعت هشام بن عروة، يحدث عن أبيه، أنه سمع عائشة رضي الله عنها، تقول: {ومن كان غنيا، فليستعفف ومن كان فقيرا، فليأكل بالمعروف} النساء: ٦، أنزلت في والي اليتيم ..... [(١)].

والثاني: أخرجه موصولاً وتابع فيه عبدة عن هشام:

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَهَبْتُ أَسُبُّ حَسَّانَ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: لاَ تَسُبَّهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُنَافِحُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ المُشْرِكِينَ، قَالَ «كَيْفَ بِنَسَبِي؟» قَالَ: لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِنَ العَجِينِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ فَرْقَدٍ، سَمِعْتُ هِشَامًا، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَبَبْتُ حَسَّانَ وَكَانَ مِمَّنْ كَثَّرَ عَلَيْهَا[(٢)].

فلم يخرج البخاري الا مقروناً أو ما توبع عليه؛ لما عرف عنه من مخالفة الثقات كما قال الدارقطني وغيره.

---

(١).صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة (٢٢١٢).

(٢).صحيح البخاري كتاب المغازي، (٤١٤٥)، (٣٥٣١)، (٦١٥٠)،

المبحث التاسع:

من وصفهم بالإرسال والتدليس

الْوَلِيد بن مسلم القرشي، أَبُو العباس الدمشقي مولى بني أمية، وقيل: مولى العباس بْن محمد بن علي ابن عَبد اللَّهِ بن عباس بن عبد المبحث الهاشمي، ماتَ سنة أَربع وَتِسْعين وَمِائَة(ع) [١].

قال الدَّارَقُطْنِيّ: كان الوليد يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع وعن عطاء [٢] أي عن الثقات.

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

وثّقه ابن سعد[٣]، والعجلي: [٤] وقال أبو حاتم : صالح الحديث، وقال: كان عالما بحديث الأوزاعي[٥]. وَقَال أَبُو زرعة الدمشقي: سألت أَبَا مسهر عَنِ الوليد ابن مسلم فَقَالَ: كَانَ من ثقات أصحابنا، وفي رواية: من حفاظ

---

(١) تهذيب الكمال (٨٦/٣١)، طبقات ابن سعد(٤٧٠/٧)، وتاريخ البخاري الكبير: (٢٥٣٢/٨)، وتاريخه الصغير، (٢٧٦/٢)، سير أعلام النبلاء: (٢١١/٩)، من تكلم فيه وهو موثق ص٣٢، تهذيب التهذيب، (١٥١/١١).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٣١٨)، تهذيب التهذيب:(١٥١/١١) .

(٣).ناريخ البخاري الصغير (٢/ ٢٧٦) تذكرة الحفاظ (٢٢١/١) .

(٤).الثقات، العجلي (ص ٤٧٧).

(٥). الجرح والتعديل (١٧/٩).

أصحابنا[١]. وقال الإمام أحمد: ما رأيت في الشاميين أعقل منه، وقال مرة: كَثِير الخطأ[٢] وقال ابن المديني: هو رجل أهل الشام، وعنده علم كثير[٣]، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما قلب الأسماء وغيَّر الكنى[٤]، وقال ابن حجر: ثقة كثير التدليس والتسوية[٥].

قَالَ ابن الجوزي: يروي عَن الأوزاعي أَحَادِيث هِيَ عِنْد الأوزاعي عَن شيوخ ضعفاء عَن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نَافِع وَالزهْرِيّ، فَيسْقط أَسمَاء من الضُّعَفَاء ويجعلها عَن الأوزاعي عَنْهُم[٦].

قال الذهبي: إِمَام مشهور صدوق، ولكنه يدلس عَن ضعفاء لا سيما في الأوزاعي، فاذا قَالَ حدثنا الأوزاعي فهو حجَّة[٧]، وقال: كان مدلسا فيُتَّقى من حديثه ما قال فيه عن[٨]، ونقل الذهبي عن أبي مسهر وغيره أنه كان مدلسًا، ربما دلس عن الكذابين[٩].

---

(١). تهذيب الكمال، (٣١/٨٦).

(٢). علل أحمد (ص: ١٠٥)

(٣). انظر: ميزان الاعتدال (٤/٣٧٤) .

(٤). الثقات(٩/٢٢٢).

(٥). التقريب (٧٤٨٣).

(٦). الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣/١٨٧).

(٧). المغني (٢/٧٢٥) .

(٨). الكاشف (٢/٣٥٥) .

(٩). تذكرة الحفاظ :(١/٢٢١)، الكاشف(٢/٣٥٥).

الخلاصة: كلام الدارقطني في الوليد موافق لما عليه علماء الجرح والتعديل، فهو بنفسه ثقة، والمشكلة في التدليس؛ لهذا عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية، وقد انتقى البخاري من رواياته.

مروياته: "لم يخرِّج له البخاري إلا من روايته عن الأوزاعي وعبد الرحمن بن نمر وثور بن يزيد وعبد الله بن العلاء بن زبر وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ويزيد بن أبي مريم (١) ، ومحمد بم مطرف.

له في صحيح البخاري سبع عشرة رواية، كلها بتصريحه بالسماع ، إلا رواية واحدة عن أبي غسان محمد بن مطرف:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً،... (٢)

وأخرجه البخاري من طريق أحمد بن يونس، عن عاصم بن محمد، عن واقد بن محمد، عن سعيد بن مرجانة عن أبو هريرة،... (٣).

ورواية عن الأوزاعي: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ

---

(١). مقدمة فتح الباري (٤٥٠).

(٢). صحيح البخاري (٦٧١٥).

(٣). صحيح البخاري (٢٥١٧).

الَّـذِينَ يَشْـتَرُونَ الطَّعَـامَ مُجَازَفَـةً، يُضْـرَبُونَ عَلَـى عَهْـدِ رَسُـولِ اللَّـهِ صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ....» (١).

وأخرجه البخاري من طريق يحيى بن بكير عن الليث، عن يونس، عن ابن شهاب الزهري سالم عن ابن عمر بمثله(٢).

وباقي الروايات مصرح فيها بالسماع وهي:

(٧٠٧)، (٩٠٧)، (٩٣٣)، (١٠٦٥)، [(١٤٥٢)(٣٩٢٣)]، (٢١٣١)، (٢٤٣٤)، (٣١٧٦)، (٣٧٣٧)، (٣٨٥٦)، (٤١٨٧)، (٤٦٤٠)، (٤٨١٥)، (٦٧١٥)، (٦٧٠٢)، (٧٠٨٤)، (٧٤٦٠).

(١). صحيح البخاري (٢١٣١).

(٢). صحيح البخاري (٢١٣٧).

الخاتمة

الحمد لله والصلاة على رسول الله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

وبعد:

فهذا البحث المختصر في الرجال الذين تكلم فيهم الدارقطني وروى لهم البخاري في صحيحه يمكن أن نستخلص منه النتائج الآتية:

١. رجال البخاري الذين تكلم فيهم الدارقطني هم ثلاثون راوياً، وكان الكلام عليهم من ناحية الضبط، وقد توافقت أقواله –على الأغلب– أو تقاربت مع أقوال علماء الجرح والتعديل، وخالفهم في قليلها مثل تضعيفه لبدل بن المحبر التميمي، وقوله في زكريا بن يحيى متروك.

٢. أغلب الذين تكلم فيهم الدارقطني هم من شيوخ البخاري الذين عرفهم وخبر أحوالهم، وسبر مروياتهم، وهم: إسحاق بن محمد الفروي، إسماعيل بن أبي أويس، أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ الجمال، بَدَلُ بْنِ الْمُحَبَّر التميمي، بشر بن آدم الضرير، ثَابت بن مُحَمَّد الشيباني، حسان بن حسان البصري، الربيع بن يحيى الطائي، زكريا بن يحيى، سليمان بن عبد الرحمن التميمي، عثمان بن الهيثم.

٣. أغلب الرواة الذين ضعفوا أو تكلم فيهم الدارقطني وغيره من العلماء لم يخرج لهم البخاري إلا في المتابعات والشواهد أو يكون مقروناً بغيره، أو موقوفاً أو معلقاً أو مما لا يترتب عليه حكماً شرعياً، ولم يخرج لهم مما تفردوا به إلا نادراً.

٤. قول الدارقطني " ليس بالقوي" لا تعني عنده التضعيف المطلق للراوي، بل يريد أنه لا يصل إلى درجة الحفاظ الأثبات أو لا يبلغ قوة صاحب الصحيح، فلا يحتج به إلا إذا توبع.

٥. قول الدارقطني "ليس بذاك" لا تدل على التضعيف المطلق للراوي، بل تدل على أنه لا يصل إلى درجة الحفاظ المتقنين، أو أنه غير مكثر من الرواية.

٦. احتجاج البخاري لرجال تكلم فيهم ، يعني أنه لم يرَ صحة الطعن الموجه لهم أو أن هذا الطعن لا يؤثر في عدالة الراوي وضبطه، فانتقى من مروياتهم ما ترجح له أنها صحيحة.

٧. وجود بعض الرجال المتكلم فيهم في صحيح البخاري، وعددهم قليل، لا يقلل من وفاء الإمام البخاري بشرطه بالرجال، والكثير منهم يعلم أحوالهم جرحاً وتعديلاً؛ فهو المقدّم والمؤلف في علم الرجال.

والحمد لله رب العالمين

المراجع

١ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، تحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد –—الرياض، ط .أولى، ١٤٠٩.

٢ إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، هيثم عبد الغفور ، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية.

٣ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي(ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٤ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ابن ماكولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط الأولى ١٤١١هـ–١٩٩٠م

٥ الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله ، دار الاندلس الخضراء.

٦ تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤

٧ تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، شمس الدين أبو عبد

الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي.

٨ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، بو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي (ت:٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ط١، ١٤٠٩هـ.

٩ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، البغدادي، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام ، (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩ – ١٩٧٩.

١٠ تاريخ الثقات، العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (ت: ٢٦١هـ)، دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م

١١ التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، محمد عبد المعيد خان.

١٢ التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، : أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

١٣ تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت:٨٥٢هـ)،تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

١٤ تهذيب التهذيب، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت:٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ

١٥ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

١٦ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

١٧ توجيه النظر إلى أصول الأثر، الدمشقي، طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، (ت: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١٨ الثقات، ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

١٩ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠ الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٢١ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ ،١٩٦٧م.

٢٢ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٣ الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة غزة، . المظلوم، محمد ماهر في سنة١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٢٤ زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم الجوزية– تحقيق شعيب الأرنائوط مؤسسة الرسالة – الطبعة الثامنة، سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٥ سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٦ سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م..
٢٧ سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، البرقاني أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب (ت: ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٨ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.
٢٩ سؤالات السلمي للدارقطني، : السلمي، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، (ت: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي،الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٣٠ سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت : ٧٤٨هـ)، تحقيق : الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط.٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٣١ السنن الكبرى، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي

الخراساني، (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق، حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

٣٢ الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

٣٣ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين(ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨م.

٣٤ . الطبقات الكبرى، ابن سعد، عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط١، ١٩٦٨ م.

٣٥ الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، مأخوذ عن كتاب" أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، لسعدي بن مهدي الهاشمي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

٣٦ الضعفاء الكبير، العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٣٧ الضعفاء والمتروكون، الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى.

٣٨ الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٣٩ علل الترمذي الكبير، الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، ، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي ، ورفاقه، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٠ العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ، الرياض، ط٢، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م.

٤١ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق، محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥ م.

٤٢ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

٤٣ الكامل في ضعفاء الرجال، الجرجاني، أبو أحمد، ابن عدي (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ١٩٩٧م،.

٤٤ لسان الميزان، ابن حجر، الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

٤٥ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٦ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٧ المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ابن خلفون، أبو بكر محمد بن إسماعيل (ت ٦٣٦ هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١.

٤٨ المغني في الضعفاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٤٩ من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، الذهبي، شمس الدين أبو

عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م.

٥٠ الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، عناية: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب،الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

٥١ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

٥٢ النكت على كتاب ابن الصلاح، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

فهرس الموضوعات